بحوث قسم الجغرافيا ونظم المعلومات

اقتصاديات التهريب فى منطقة حدودية مصرية

دراسة إثنوجرافية

د. علي الدين عبد البديع القصبي

مدرس علم الاجتماع كلية الآداب قنا جامعة جنوب الوادي

المخلص:

تسعى الدراسة الإثنوجرافية الراهنة إلى فهم ملامح اقتصاديات التهريب فى منطقة حدودية مصرية: ظروفه وعوامله وديناميّاته وطبيعة تجليات أنشطته فى حياة البدو قاطنيها من حيث إنها تمثِّل لقمة عيش، وتولد دخولاً تُحَسِّن من مستوى معيشتهم، أو كونها تساهم فى تفاقم ممارسات اقتصادية خفية غير مشروعة ينجم عنها عواقب وخيمة تمسُّ دعائم الاقتصاد وتهدِّد مقدرات الأمن القومي المصري. إن مضامين ما توصلت إليه معطيات هذه الاستنتاجات من خيارات وتصورات سوسيو – اقتصادية مفيدة وناجزة يمكن طرحها على متخذي القرار وصانعي السياسات لتبنِي إستراتيجية رصينة للمواجهة قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

الكلمات المفتاحية:

التهريب، اقتصاديات التهريب، الاقتصاد غير الرسمي، المنطقة الحدودية، الإثنوجرافية، علم الاجتماع الاقتصادي.

The Economics Of Smuggling in An Egyptian Border Region

An Ethnographic Study

Lecturer at Sociology Department،، Faculty of Arts، Qena، South Valley University

Abstract:

The current ethnographic study aims to understand the features of the economics of smuggling in an Egyptian border region; its conditions، its factors، its dynamics and the nature of the manifestations of its activities in the life of the Bedouins - who live in this border area- in the sense that they represent a livelihood and generate incomes that improve their standard of living، or whether they contribute to exacerbating illegal hidden economic practices that result from them dire consequences that affect the foundations of the economy and threaten the Egyptian national security capabilities. The implications of the data reached by these conclusions from useful and concise socio-economic options and perceptions can be presented to decision-makers and policy-makers to adopt a sober strategy for confrontation that is applicable on the ground.

Keywords:

Smuggling ، Smuggling Economics، Informal Economy، Border area، Ethnography ، Economic Sociology.

أولاً: مشكلة الدراسة، ومبررات أختيارها، وأهميتها:

(١):مشكلة الدراسة:

مثلت ظاهرة «**التهريب** Smuggling» أكثر المعضلات التى تجابة معظم المجتمعات وبدرجات متفاوتة من الخطورة، ولازالت دينامياتها مستمرة في أقطار العالم الثالث، وهو ما يتم رصده من قبل الجهات الأمنية المختصة، وما يُلمس من واقع قاطنى المناطق الحدودية، والتي غدا التهريب جزءاً من حياتهم اليومية، وموروثاً اجتماعياً يتقاسمه أبناء القبائل بشكلٍ طبيعي.

على أن بروزالظاهرة لم يكن وليد الصدفة، بل ثمة مصفوفة من المتغيرات ساهمات في تصاعد وتيرتها، كالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرِية في مناطق الحدود النائية التي انعكست على ذهنية سكانها بتسامحهم اللامحدود مع التهريب، وبإقبالهم على ممارسته، متوارين خلف مبررٍ كونها بديلاً لتغطية احتياجاتهم اليومية في ظل الهشاشة الاقتصادية والإفقار وندرة فرص العمل، كما أن اتساع نطاق الحدود وصعوبة تضاريسها، ومعرفة أهالي البدو بمجاهل دروبها، وبآليات عمل الوحدات الأمينة تُعد محفزات أخرى فاقمت من عمليات التهريب (بوعمران، ٢٠١٨: ١٨٥)، والتى نجم عنها مشكلات خطيرة للاقتصاد القومي وأثَّرت على المستهلك بشكل أساسي، وجنى المنخرطون فيه أرباحاً طائلة وسريعة (الوريكات، ٢٠١٣: ٣) نتيجة لتركيزه على السلع الاستهلاكية المعيشية التي تحقق مردوداً اقتصادياً مجزياً خلال فترةٍ زمنية وجيزة، ولذا كان للتهريب تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسة (إسماعيل، ٢٠٠٩: ٨٦) حيث يصبح لأصحاب الثروات التى جمعت من خلال أنشطته القدرة على التأثير في القرارات السياسية والاقتصادية، مما يُحدِث خللاً في الاستقرار السياسي والاجتماعي. وعلى المستوى الأمني، يعد التهريب من محفزات الإرهاب الدولي العابر للحدود، مما يهدّد أمن وسلامة الدولة، الأمرالذى يدعو إلى مكافحة أفعاله، ومواجهة خطورتها المتزايدة.

وفي ضوء ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة الإثنوجرافية الراهنة في رصد ملامح «**اقتصاديات التهريب** Smuggling Economics» فى منطقة حدودية مصرية، والوقوف على طبيعة تأثيرها فى حياة البدو قاطنيها من حيث إنها تمثل لقمة عيش لهم، وتُوَلِّدُ دخولاً تُحَسِّن من مستوى معيشتهم، أو كونها تساهم فى تفاقم ممارسة أنشطة اقتصادية خفية غيرمشروعة، تهدم

دعائم الاقتصاد وتهدِّد مقدرات الأمن القومي المصري والتماسك المجتمعي، مما يفرض ضرورة طرح مقترحات سوسيو- اقتصادية وإجراءات وقائية وآليات للمواجهة مستقبلاً.

(٢): مبررات أختيار موضوع الدراسة:

تكمن دواعي ومبررات الاهتمام باختيار موضوع الدراسة «**اقتصاديات التهريب**» إلى تهديداتها المباشرة على الاقتصاد والأمن القومي المصري عبر المناطق الحدودية المجاورة لدولة عربية شقيقة، إضافةً إلى الندرة والفراغ البحثي الذى تركه غالبية دارسي علم الاجتماع الاقتصادي، وعدم الخوض فى دراسة مثل هذه القضايا الشائكة والصعبة والخطيرة، وبالتالي فإن فكرة الدراسة تبلورت من كون موضوعها مجالاً خصباً ومستحدثاً فى عِلم الاجتماع الاقتصادى؛ ومن ثَمَّ جاء إجراؤها لسد ثغرة علمية، وإثراء المكتبة السوسيو – اقتصادية بموضوعات بحثية جديرة بالدراسة سواءً على مستوى التأطير النظرى أو بالنظر إلى تطبيقاتها العملية فى الواقع الإمبيريقى المعاش الخاص داخل المجتمعات الحدودية ذاتها، أو على المستوى القومي المصري برمته أيضاً.

(٣): الأهمية النظرية والإمبيريقية والتطبيقية للدراسة:

لا شك أن النتائج التى يمكن أن نتوصل إليها فى هذا المجال قد تنطوي على أهمية «**نظرية وإمبيريقية وتطبيقية**» في آنٍ واحد. فمن «**الناحية النظرية**» تمثِّل اقتصاديات التهريب في المناطق الحدودية المصرية إضافة هامة إلى التراكم النظري الذى تجمَّع خلال السنوات الأخيرة، والذي يتعلق – أساساً – بنماذج من المجتمعات المحلية الحدودية المصرية المتميزة والمتفردة، ومن «**الناحية الإمبيريقية**» فإن الدراسة تمثِّل محاولة لاختبار مفاهيم وتصورات سائدة فى عِلم الاجتماع الاقتصادي على واقع اجتماعي له سماته الخاصة. وأخيراً فإن «**الأهمية التطبيقية**» للدراسة تتمثَّل فى استخدام نتائجها واستخلاصاتها كمعطيات يمكن أن تُسهم في مساعدة متخذي القرار لتقييم مختلف الإجراءات على مستوى الوقاية، واقتراح آلياتٍ مناسبة للمواجهة، والحد منها مستقبلاً على نحوٍ أكثر رُشداً وفعالية.

وعلى الرغم من الأهمية البالغة لموضوع الدراسة، فإنه لم يلقَ نصيبه من البحث العلمي السوسيو- اقتصادى إن لم يكن منعدماً ونادراً، ويُرَدُّ ذلك إلى الطبيعة غير المشروعة للأنشطة الاقتصادية التهريبية، وخطورة دراسة الظاهرة والتقرب من المهربين وعدم البوح بأسرار تجارتهم

التهريبية، وكذا نقص البيانات والمعلومات الرسمية أحياناً، وعدم تعبيرها عن الواقع أحياناً أخرى، كل هذه العوامل شكَّلت صعوباتٍ جامة لدراسة وتدشين ذلك الفرع الحديث من فروع تخصص «**علم الاجتماع الاقتصادي**» وبالتحديد «**اقتصاديات التهريب عبرالحدود**»، وما يرتبط به من مشقة فائقة، وصعوبات لوجستية ليست بالهينة.

ومن الضروري تحديد عدد من المسلَّمات التي أخذناها كموجهات لصوغ مضمونها ومنهجها وإجراءاتها.هى على النحو الآتي:

(١): لايمكن فهم اقتصاديات التهريب بالقدر الكافي دون النظر عن كثب إلى التركيبة القبلية والاثنية السائدة فى المنطقة الحدودية محور الدراسة والتى تقف وراء شبكات التهريب.

(٢): ساهمت العزلة والتهميش والإهمال والاستبعاد الذي تعرَّضت له المجتمعات المحلية الحدودية منذ فترة طويلة إلى إنشاء شبكات من التبعية مع امتداداتها في الدول المجاورة مما سهَّل عمليات التهريب والاتجار غير المشروع العابر للحدود.

ومن العسيرحسم هذه القضايا والمسلمات حسماً نظرياً فحسب، لأنها تنطوي على مشكلات بالغة التعقيد. ولذا يبدوأن البحث الاثنوجرافى الإمبيريقى قادر على توضيح أبعاد هذه المشكلات، وتحويل تلك التأملات النظرية إلى شواهد عيانية تكشف عن كثب – وعلى المستوى المحلي – واقع ظاهرة اقتصاديات التهريب فى منطقة حدودية مصرية.

ثانياً: أهداف وتساؤلات الدراسة:

تنطلق الدراسة الإثنوجرافية الراهنة من «**هدفٍ عامٍ رئيسي**» يتمثل في محاولة فَهْمِ ملامح اقتصاديات التهريب فى منطقة حدودية مصرية: ظروفه وعوامله وديناميا ته وطبيعة تأثير أنشطته فى حياة البدو قاطنيها من حيث أنها تمثِّل لقمة عيش، وتولِّد دخولاً تُحَسِّن من مستوى معيشتهم، أو كونها تساهم فى تفاقم ممارسات اقتصادية خفية غير مشروعة ينجم عنها عواقب وخيمة تمسُّ دعائم الاقتصاد وتهدد مقدرات الأمن القومي المصري، الأمر الذى يفرض ضرورة طرح أجندة عمل بالحلول والإجراءات والوقائية للمواجهة مستقبلاً.

ويمكن ترجمة هذا «**الهدف العام**» في شكل «**تساؤلٍ رئيسيٍ**»هو: ما ملامح اقتصاديات التهريب فى منطقة حدودية مصرية؟. وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس «**تساؤلات فرعية**» تدور حول:

(١): ما الظروف والعوامل المفسرة لتنامي اقتصاديات التهريب؟

(٢): ما ديناميات اقتصاديات التهريب من حيث: ايكولوجاتها: (برى، بحرى، النمطين معا)، وأشكالها: (البسيط والمنظم، الجماعي والفردي)، والفاعلون ومراحل تنفيذ حلقات التهريب ذاتها: (التموين، والبيع، والتعليب، والتجهيز، والنقل، والشراء، والتوزيع، والإستهلاك)، ومظاهرها: (الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، وتهريب السلاح، والعملات النقدية الأجنبية / الدولار، والأرز، والإبل، ومخ الأبقار، والسلاحف، وخيار البحر، وتهريب السعوط /التمباك)؟

(٣): ما مدى تأثير أنشطة اقتصاديات التهريب وانعاكاستها على حياة البدو قاطني هذه المنطقة الحدودية المدروسة ؟

(٤): هل ثمة مقترحات سوسيو- اقتصادية وأجندة عمل بحلول وإجراءات وقائية وآليات لمواجهة اقتصاديات التهريب مستقبلاً؟.

ثالثًا: المفاهيم الإجرائية، والموجهات النظرية:

(١): مفاهيم الدراسة الإجرائية:

(أ): مفهوم اقتصاديات التهريب:

قبل التطرق إلى مفهوم «**اقتصاديات التهريب**» من الأهمية بمكان فهم «ماهية التهريب لغوياً»، فهو يَعني: إخفاء شيء ما عن شخص أو جهة معينة، وكذلك هو سلوك استغلالي للشخص (بباوى، ٢٠٠٠: ٢٠)، فلفظ «**التهريب**» ورد فى معجم الوسيط: «هرَّب فلاناً»: جعلة يهرب. و«هرَّب البضاعة الممنوعة»: إدخلها من بلد إلى بلد آخر خفية.«**المهرِّب**»: من يجترم إدخال الأشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد (أنيس، ١٩٧٢: ٩٨٠). ولقد جاءت لفظة «**هرَّب**» هنا بصيغة مبالغة، وهي تعني أخذ الشئ عنوة دون الأخذ بعين الاعتبار الجهات القانونية أوالقانون ذاته، وبالتالي يؤدى إلى بروز اقتصاد غير شرعي ينافس الاقتصاد الرسمي للدولة.

وعَرَّفَت المادة (١٢١) الفقرة الأولى من قانون الجمارك المصري «التهريب» بأنه: إدخال البضائع من أي نوع إلى الجمهورية أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة (جمهورية مصر العربية، القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦بإصدار قانون الجمارك المعدل بالقوانين أرقام ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والقانون ١٧٥ لسنة ١٩٩٨ والقانون ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠).

وفي ضوء هذا المعنى، فإن الكتابات الاقتصادية كثيراً ما تشير إلى الارتباط العضوي لظاهرة التهريب بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية. كما تظهر تعدد أشكالها واتساع مجالها عبر الزمن (العروسى، ٢٠١٨) في هذا السياق، يقصد بمصطلح «**التهريب**» إدخال أوإخراج السلع والبضائع بطرق سرية وغير شرعية عبردولتين تفصلهما حدود مشتركة، ويقوم بها فرد، أومجموعة أفراد، أودولة، أومجموعة دول لتحقيق مصالح سياسية أواقتصادية أواجتماعية أوثقافية. ويؤدي «**التهريب**» في الغالب إلى هدر أموال الدول وتدمير اقتصادياتها. لذا لا توجد دولة في العالم إلا وتحارب هذه الظاهرة وتحاول الحد من تأثيرها لاستحالة القضاء عليها بشكلٍ نهائي، ولاسيما في الدول التي تتمتع بحدودٍ برية شاسعة مع دولة أوعدة دول متجاورة ولا تفصلها حواجز أو عوائق طبيعية (إسماعيل، ٢٠٠٩ : ٨٦). ومن هنا يوفِّر«**التهريب**» في المناطق الحدودية فرصاً يستغلها العاطلون من أبناء هذه المناطق للعيش والارتزاق، وبذلك يشكِّل اقتصاداً موازياً ومورد رزق لهم، وسط غياب حلول لتوفير فرص عمل حقيقية.

وعلى المستوى «**الإجرائي**» يُقصد بمفهوم «**اقتصاديات التهريب**» بأنه عملية اقتصادية ذات أبعادٍ اجتماعية تتم من خلال شبكاتها المعقدة إدخال وإخراج سلع أو بضائع أو أفراد أو عملات نقدية إلى نطاق جغرافي معين عبرالحدود الإقليمية لدولتين، ذلك دون اتباع للوسائل القانونية المشروعة، ما يتسبَّب في أضرار اقتصادية، وسياسية، وأمنية واجتماعية تَضَر بالنسيج الاجتماعي وتمسُّ العلاقات البينية المجتمعية (خلل في الأدوار والمراكز والنظم) وانحراف في المنظومة الثقافية والمعيارية والقيمية السلمية، وتمثِّل اعتداءً على «مصالح قانونية» تمسُّ الاقتصاد القومى ولذا تعد شكلاً من أشكال الاقتصاد غير الشرعي عامةً، وتعبِّر فى مجملها الخاص عن نماذج حية للاقتصاد الإجرامي.

(ب):مفهوم المنطقة الحدودية:

مفهوم «**المنطقة الحدودية** Border Area»يستدعي مناقشة مفاهيم أخرى قريبة منه مثل:«**المنطقة الهامشية** Marginal Area»، و«**المنطقة الطرفية** Peripheral Area»، و«**المنطقة النائية** Remote Area». ومع التسليم بوجود أختلافات فارقة بين هذه المفاهيم. فعلى سبيل المثال، المناطق الحدودية ليست كلها نائية بالمعنى الحرفي للكلمة، ويمكن الإشارة أيضًا إلى كوكبة من المصطلحات المستخدمة في هذا المجال: «Border» و«Borderland» و«Borde Area» و«Region»التى تحمل في طياتها المعنى ذاته. فعادةً ما تستخدم بعض المقاربات مفهوم «**المحافظات الحدودية**» كمرادف **للمناطق الحدودية**»، ويجب التنويه إلى أنه في المراحل المبكرة من الاهتمام بدراسة المناطق الحدودية ، كان هناك خلط وتداخل واضح بين مفهوم «**المناطق الحدودية** Border Areas» و«**الحدود الخطية** Boundary Lines» التى تعيّن النطاق الذى تمارس فية الدول مالها من اختصاصات وسلطات (زروقى، ١٩٩٦: ١٥٦). ولقد تزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بدراسة «**مناطق الحدود**» أكثرمن الاهتمام القديم بمجرد دراسة «**خطوط الحدود**».

ومن الواضح أيضاً أن هناك اضطرابًا وتداخلاً كبيرًا بين هذه الاصطلاحات، فيشار أحيانًا إلى مصطلح «Border» على أنه المنطقة المتاخمة لحافة الحدود، وفي أحيانٍ أخرى يشار إليه على أنه خط، وفي الوقت ذاته يُشار إلى «Boundary» على أنه **خطوط** «Frontier» (عبدالمالك، ٢٠٠٨: ١٩). إن «**الحد**» في اللغة: هو الفاصل أوالحاجز بين شيئين (خطاً أو منطقة متسعة من الأرض) لتمييز أحدهما عن الآخر، لكى لا يختلطا أو يعتدى أحدهما على الآخر (السريانى،١٩٩٩ :٤)؛ (جادالرب، ٢٠٠٩: ٨٥). وعليه، يُشكِّل «**المجال الحدودي**» موضوعًا ملتبسًا يغطِّي وقائع معقَّدة وأحيانًا متناقضة. فرغم أنَّ الحدّ ناتج عن إرادة ومعبِّرعن الشرعية، فمن المتعذِّرالإمساك به والإحاطة بطبيعته وأشكاله ووظائفه.

لقد تعددت تعريفات الحدود بتعدد من تعرضوا لتعريفها، فهناك تعريفات اقتصادية، وسياسة، وأنثربولوجية، وجيمورفولوجية... إلخ (May،R ،J ، ١ : ١٩٨٦). ووفقًا لذلك، تعرف «**الحدود**» بأنها: خطوط ترسم وتبين الأرض التي تُمارِس فيها الدولة سيادتها، وتخضع لسلطاتها، ولها وحدها حق الانتفاع بها واستغلالها (صالح، ٢٠١٣ : ٢٧)، لذا وجب إحاطتها بمجموعة من القوانين تنظِّم العبور المسموح به (شريفة، ٢٠١٩: ٢٨٩).فالقصد من إقامة هذه

الحدود السياسية السيطرة من جانب الدولة على المناطق الخاضعة لسيادتها، وحمايتها من كل تدخل أجنبي، وفي نفس الوقت لتنظيم عمليات الخروج والدخول سواء من جانب الأفراد أو السلع ... إلخ، ومن جهة ثالثة لفرض القانون والنظام على رعاياها داخل هذه الدولة (البدوى، ١٩٩٩: ٢٦).إن البعض يعتقد أن الحدود ليست سوى هوامش لمدن، أو لمراكز، أو للعاصمة، لمكان بعيد هناك في المنتصف لكننا نراها أكثر ثراءً لأنها تجمع بين نهاية وبداية في آن واحد (شومان، ٢٠١٥ : ١٦٠).

ومن الضروري مقاربة المفاهيم التي قيلت بشأن «**المنطقة الحدودية**» سعيًا لاستخلاص مؤشرات ذات دلالة وأهمية تنطلق منها الدراسة الراهنة في صياغة مفهوم إجرائي. وعلى الرغم من عدم الاتفاق على تعريف موحد ومتفق عليه لمفهوم «المنطقة الحدودية»، فإنه عادة ما يُشارإليها بوصفها: منطقة متاخمة لخط الحدود الذي يفصل الدولة عن الدولة المجاورة لها، ومساحة هذه المنطقة تختلف من دولة لأخرى، وبالتالي خط الحدود يُعَدُّ محدِدًا رئيسيًا لنقطة بداية المنطقة الحدودية ولكنه لا يتطابق معها (رجب، ٢٠١٨: ٥). كما تُعرف بأنها: المنطقة الواقعة على الحدود السياسية للدولة بين الدول بعضها البعض، ويوجد بها مراكز حدودية تتوافر بها معظم متطلبات الحياة الضرورية (السبيعي، ٢٠٠٧: ١٣١). وفي هذا السياق، تشير كتابات متاحة أيضًا إلى أن «المنطقة الحدودية» هي: تلك التي تقع جغرافيًا بعيدًا عن المناطق العمرانية، التي تتركز فيها الخدمات والأنشطة التنموية وقوة العمل الرئيسية في البلاد، أي أن هذه المناطق تعاني إلى حد بعيد من العزلة الجغرافية والتهميش الاجتماعي والاقتصادي. ويقرّبنا هذا الفهم من وصف «المنطقة الحدودية» بأنها: تلك المنطقة التي تقع على مسافة بعيدة في الزمان والمكان ويتعذرالوصول إليها إلا بصعوبة بالغة، ولذا تعاني تلك المناطق من الهامشية ومن محدودية الموارد، وفرص التنمية، وتدني خدمات البنية التحتية (Anna M. Assimakopoulos and Other،٣ : ٢٠٠٥). ونستطيع فهم «المنطقة الحدودية» بأنها: منطقة متاخمة لحدود الدولة مباشرة وتمثل الظهير الخلفي لخط حدودها المتعارف عليه. ويتم تحديدها وفقًا لاتفاقية مشتركة، أو للتقسيم الإداري الخاص بها (رأفت، ٢٠١٧: ٨).

واستنادًا لما سبق، يمكن القول بأن «المنطقة الحدودية» هى تجمعاتٍ سكانية كائنة على حدود الدولة (زايد،٢٠٠٠: ١٢٠) ومن خلالها، تستطيع ممارسة سيادتها، حيث تفصل هذه المناطق بين سيادة هذه الدولة أو الدول الأخرى المتجاورة والتي تتشارك نفس خط حدودها

(توفيق، ٢٠٠٤: ٢٣). وتختلف تلك المناطق الحدودية من دولة إلى أخرى، وفقًا للتاريخ الخاص بنشأتها، وعلاقاتها التاريخية مع الدول المجاورة لها (وحدة الدراسات العسكرية والأمنية الحدودية، ٢٠١٨). كما تمثِّل المنطقة الحدودية نقاط التقاء لجماعات عابرة للحدود، فضلاً عن وجود صلات قرابية مع جماعات اجتماعية في دول مجاورة. فكثير من القبائل في المناطق الحدودية المصرية لها امتدادات في دول أخرى (عبدالله، ٢٠١٥: ٣٤٥).

وتتبنَّى الدراسة الراهنة «**تعريفًا إجرائيًا**» محددًا «**للمنطقة الحدودية المصرية**»: بأنها منطقة جغرافية متفاوتة الاتساع منعزلة وهامشية تقع على أطراف وحواف الدولة الرسمية، محاذية لخط سيادتها، – تفصل بينها وبين دولة مجاورة شقيقة –، وتضم –فضلاً عن وافدين من الوادي – مجموعات بشرية محلية بدوية قبلية (تحمل موروثًا تاريخيًا وروابط التداخلات الإثنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية)، ويحظرالدخول أوالخروج من هذه المنطقة بشكل غيرقانوني، مما يساعدعلى تحديد المتسللين غيرالشرعيين، وتتقاطع في حالة مصر المناطق الحدودية مع المحافظات الطرفية الحدودية للدولة، وإن كانت هذه المناطق الحدودية قد أُهمل تنميتها فيما مضى، فإن هناك الآن إرادة سياسية حقيقية للتغلب على معوقات تنميتها، بطرح سؤال التنمية الشاملة والمستدامة لها ، مما يحد من عمليات التهريب.

(٢):الموجهات النظرية: الاقتصاد غيرالرسمي والاتجاه البنائي التاريخي كأطر نظرية موجِّهة لدراسة اقتصاديات التهريب:

لعل أول ما يمكن أن يُقال في مطلع هذه المناقشة الوجيزة أنه لايوجد حتى الآن تعريف خاص متفق عليه حول مفهوم «**القطاع غير الرسمي** Informal Sector»، وتكاد كل دراسة تستقل بتعريف خاص بها تحدده بناء على الهدف من إجرائها، ولذا فالتراث النظرى يضم كماً هائلاً من المفاهيم المترادفة (مشهور والمهدى، ١٩٩٤: ٤) :«**للاقتصاد غير الرسمي** Informal Econmy»،«كالاقتصاد غير القانوني»، «الاقتصاد غير المسجل»، «الاقتصاد غير المنظور»،«الاقتصاد غير الملحوظ»، «الاقتصاد غير المرصود»، «الاقتصاد غير المنظم»،«الاقتصاد غير المهيكل»، «الاقتصاد غير المصرح به»، «الاقتصاد الطفيلي»، «الاقتصاد الهامشي»، «الاقتصاد الخفي»، «الاقتصاد السري»، «اقتصاد الظل»، «الاقتصاد النفعي»، «الاقتصاد الموازي»، «الاقتصاد الجانح»، «الاقتصاد الأسود»، «الاقتصاد الرمادي»،

«الاقتصادالسفلي»، «الاقتصاد التحتي»،«الاقتصاد تحت ضوء القمر»، و«التجارة خارج القانون»، إلخ...وكلها مسميات ومقاربات لوصف شامل لظاهرة اقتصاديات التهريب عبرالحدود.

ومن الصعب إيجاد تعريف جامع مانع «**للاقتصاد غير الرسمي**»، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل التى جعلت من هذا المصطلح أمراً عسيراً، وتتلخص تلك العوامل فى جانب منها فى تنوع الأطر النظرية والمنهجية وتباين المجتمعات في أوضاعها الاقتصادية والسياسية وسياقاتها القانونية إلخ، كما ترجع في جانب آخر إلى تعدد المصطلحات كما أسلفنا (عوض، ٢٠١٧: ١٢١)، إضافة إلى تطور مفهوم الاقتصاد غير الرسمي ذاته، وتغير ملامحه باستمرار حسب التغيرات التى تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية (شنايدر، و أنستى، ٢٠٠٢: ٢)، وتباين تقديرات وحجم الحسابات القومية السنوية، واختلاف معايير تحديد مجالات أنشطته والتي تتغيَّر بشكل دينامي ومستمر.

وبصفةٍ عامة، ونظراً لعدم وجود مصطلح آخر يعبِّرعن الظاهرة المدروسة بشكل أكثر رحابة، فقد أثارت الدراسة الراهنة تبنِّي مفهوم «**الاقتصاد غير الرسمي**»الذي يُعد أكثر انتشاراًعن بقية المفاهيم الأخرى المرتبطة به، إضافة لكونه يحمل فى طياته ثلاثة أبعاد معقدة ومتشابكة فى آن واحد: (إحصائية، وقانونية، واجتماعية –اقتصادية). أما البُعد الإحصائي فإنه يصعب قياسه، وهو فى نفس الوقت **اقتصاد خفي** يتم خارج نطاق القانون، كما أنه فى التحليل الأخير اقتصاد غير منظوريمثِّل ممارسات وأفعالاًا ذات بعد اجتماعي – اقتصادي تحقق أرباحاً، وتسد ثغرات وعجزاً ونقائص موجودة فى الاقتصاد الرسمي ذاته. وعليه يَسمح هذا المفهوم بتصور «متصل Continuum» يصل بينه وبين «القطاع الرسمي»، وبالتالي يتيح الفرصة لتنميط الأنشطة المتضمنة له، ووضعها على محكات متساوية على نفس المتصل.

ولذا، يمكن تبنِّي واعتماد التعريف المبسط التالي الذي يرى «**الاقتصاد غير الرسمي**» بأنه الفارق بين الواقع الاقتصادي والاقتصاد الرسمي، أي أنه ذلك الجزء من الناتج القومي الذي لا يتم قياسه في الإحصائيات الرسمية (Philippe Beraud et Jean – Louis Perrault،(٢٢٦-٢٢٥ :١٩٩٦ وهو بذلك يُشكِّل ظاهرة سوسيو-اجتماعية يمارسها قاطنو المناطق الحدودية فى شكل أفعال اقتصادية – تتطلب المجازفة – تسمح بتوليد دخول لا تدخل

مخرجاته ومدخلاته فى الحسابات القومية للدولة لكونه تهرُّباً من دفع كافة الاستحقاقات المترتبة عليه.

وأغلب الظن أن الجماعات الإنسانية الفقيرة التى تقطن المناطق الحدودية الهامشية قد تضع حلولاً ذاتية للمشكلات الحياتية الضرورية التى تواجهها حيث يستجيب بعض أفرادها للمواقف الفيزيقية والاقتصادية والثقافية والواقعية المعاشة بحيل وممارساتٍ اقتصادية غير رسمية كممارسة عمليات التهريب خارج الحدود (سواء حدود الدولة أو حدود الاقتصاد القومي المعترف به رسمياً)، مما قد يتعارض مع القيم الأخلاقية العامة السائدة في المجتمع.

وفي ضوء ماسبق، نقدم فيما يلي عرضاً موجزاً للتصور النظري والتفسيري الذي ستنطلق منه هذه الدراسة. وهنا يمكن تطويع مقولات ومسلمات مفهوم «**الاقتصاد غير الرسمي**» أو ما ندعوه «**بالاقتصاد الأسود** Black Econmy» ذي الطابع الإجرامي السرى، كأداة تحليلية لمقاربة واقع عمليات التهريب عبر الحدود، إذ يتضمن **اقتصاديات التهريب** مجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بموجب أحكام القانون المصري والتي خصها المشرع بعقوبات صارمه لردعها، فهذه الأنشطة التهريبية غير القانونية تتم خارج الدفاتر الرسمية بالتهرب من دفع رسوم أو حقوق ضريبية مستحقة لخزينة الدولة، إذ تتضمن حركة البضائع، بعيداً عن مراقبة أجهزة الدولة، وتمارَس من قِبل أشخاص غير مرخَّص لهم بذلك، سواء بالبيع أو التوزيع أو الاستهلاك، وكذ إدخال أو إخراج مواد ممنوعة إلى دولة معينة، وتعمل السلطات المختصة بمعاقبة الممتهنين بها ومن شارك في ارتكابها لإضرارهم البالغ بأمن وسلامة المجتمع، وعلى جانبٍ آخر، تهدف عمليات التهريب إلى خلق أسواقٍ لخدمات اقتصادية غير مشروعة وتحقق أرباحاً متزايدة، وتقوم بإشباع حاجات المستهلكين، وبالتالي تنطوي على نوع من القيمة المضافة اقتصادياً.

ويبدو أن أمرالتهريب لا يرتبط بالمهرِّب أو بالتاجر فحسب، بل يرتبط بالجميع، إذ كل من يقبل بضاعة كيفما كان نوعها بدون فاتورة، وكل من دفع ثمناً مقابل سلعة معينة دون الثمن المحدَّد قانوناً، يعد مشاركاً إيجابياً في فاعليات عمليات التهريب.

ويفرض علينا هذا التصور النظري موقفاً منهجياً محدداً يلائم فهم طبيعة اقتصاديات التهريب فى المناطق الحدودية المصرية بصورة متعمقة وشاملة في آن واحد. ولذا ينبغي أن ننطلق من موقفين تحليلين هامين ومتكاملين أحداهما على المستوى الماكرو «**التحليل الكلي**

Analysis Macro»، والآخر على مستوى التحليل الميكرو «**التحليل الجزئي** Micro Analysis».فإذا كان التحليل الكلي يمكن أن يقدِّم إيضاحات تفسيرية تحليلية لعلاقة واقع التهريب بالدولة، فإن التحليل الجزئي ضروريٌ لفهم سلوك المهربين ومدى تفاعلهم مع مختلف الديناميات المعقدة والمتشابكة التى أسهمت فى تنامي ظاهرة التهريب عبرالحدود.

على أن الأمر يقتضي منا تبنِّي رؤية تاريخية ونظرة بنائية تساعدنا على فهم اقتصاديات التهريب في ضوء السياق الأشمل الذى يعمل فيه، فمن الضروري التعرف – تاريخياً- على العوامل والظروف التى أسهمت في نمو اقتصاديات التهريب غير الرسمية، ومن الضروري كذلك التعرف على الأنشطة والمجالات التهريبية، وانعكاساتها الاقتصادية على المجتمع بوجهٍ عام، تلك هى البداية لتبنِّي نظرة بنائية لموقع اقتصاديات التهريب. إن العوامل التى تؤدي إلى ظهور أنشطته هى عوامل ديناميكة متداخلة يُصعّب عزلها، كما أن انعكاسات وآثار تلك الأنشطه هي من التداخل بحيث يُصعَب الفصل بينها.

ولقد بات واضحاً أن «**ظاهر التهريب**» ليست مجرد مشكلة اقتصادية – اجتماعية، إنها مشكلة بالغة التعقيد تتداخل فى تشكيلها شبكة ضخمة من العوامل والمتغيرات: (اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وثقافية، وفنية، وجغرافية مكانية، وطبيعية). هي باختصار تعكس طبيعة التطور الاجتماعي– الاقتصادي بما يتضمنه منقوى وتفاعلات متداخلة.

ويهمنا في هذا السياق الإشارة إلى أن الإتجاة البنائي التاريخي يحمل إمكانات نظرية ومنهجية هامة يمكن أن تحيط باقتصاديات التهريب على نحو أكثر شمولاً مقارنة بغيره من الاتجاهات النظرية القائمة ، فهو يمكن أن يستوعب المستوى والقرار الفردي الذي يتخذه المهرِّب للقيام بأفعال وأنشطة تهريبة غير شرعية عندما ينظر إلى مضمون هذا القرار، بوصفه حلقة أخيرة، مهَّد لها وأسهم في الوصول إليها حلقات سابقة متشابهة ومرتبطة الأبعاد تبدأ بالسياق العام الخارجي الدولي، وتمر بالسياق المصري الداخلي وتنفذ منه إلى الأوضاع والظروف البنائية المحلية المعاشة داخل المناطق الحدودية كمحطاتِ إرسال وإستقبال للأنشطة الاقتصادية التهريبية.

ومن خلال منطلقات النظرة التاريخية البنائية أيضاً، نستطيع فهم ظاهرة اقتصاديات التهريب فى ضوء التطورات التاريخية والمعاصرة، وبذلك نتجاوز وصف ما هو قائم لنصل إلى تفسير لما حدث وما يمكن أن يحدث في شكل الظاهرة محور الدراسه. ويبقى التأكيد على أن الحُكم

الموضوعي الحيادي الذي يستطيع أن يقدِّر ويقيِّم كفاءة ووزن الموجهات النظرية والأساليب التحليلية والأسس المنهجية وزناً دقيقاً لا بد من اخضاعهم للاختبار الإمبيريقي في الواقع المعاش لفهم قدرتها الوصفية والتحليلية والتفسيرية، ومن ثمَّ التوصل إلى نتائج ومعطيات قيمة تثري قضايا ومشكلات التهريب عبرالمجتمعات الحدودية.

رابعًا: الأدبيات السابقة:

سنحاول فيما يلي استعراض أبرز الدراسات السابقة – ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة وأمكن الحصول عليها –،ورصد «لقطات ومقاطع» من معطيات استخلاصاتها، بل ومحاولة تنميطها –لإمكانية استيعابها والاستفاده منها – وفقاً لاتجاهات اهتماماتها إلى ثلاثة اتجاهات أساسية. فهناك دراسات ركزت بالأساس على «**عوامل تنامي ظاهرة التهريب**»، لعل من أبرزها: دراسة «بن الطيبي مبارك» القانونية التي توصلت إلى أن المتَمُعِّنُ للجوانب المختلفة لأفعال التهريب يستشف أنها انتعشت لأسباب متعددة (مبارك، ٢٠١٠)، فندتها نتائج دراسة «محمد باسعيد» في: العامل الانثروبولوجي الثقافي والاجتماعي، والعامل الطبيعي، والعمل الجمركي (باسعيد، ٢٠٠٨)، ويُستدل من خلاصة نتائج دراسة «عكروش وزهيرى» أن التهريب يأتي ليفسِّر التناقض الواضح بين الأنظمة الضريبية والجمركية، وأن قدم التشريعات، وضعف تأهيل وتدريب الكادر الضريبي والجمركي، وعدم كفاءة الإجراءات الرسمية للقمع ساعد في نموالتهريب في المناطق الحدودية (عكروش، زهيري، ٢٠٠٥). وتوضِّح نتائج دراسة «محمد باسعيد» تزايد فعاليات النشاط المالي والتجاري الناجم عن الانفتاح قلب المثل العليا رأساً على عقب جاعلاً من الثراء هدفاً أسمى بغض النظر عن سبل الوصول إليه، مما فتح معه مجالات لحركة تهريب واسعة لمختلف البضائع ينشطها مهربون جزائريون ومغاربة ينتمون إلى شبكات تهريب تقليدية محلية وأجنبية منظمة (باسعيد، ٢٠١٢). وحول نفس هذه الفكرة، ناقشت دراسة «عرار الوريكات» دور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب، ويستدل من نتائجها رغبة الأفراد في الثراء السريع، وضعف الشعور بالانتماء الوطني، وانتشار الفساد الإداري والمالي، وارتفاع قيمة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، والركود الاقتصادي، وتوافر التقنيات الحديثة (الوريكات، ٢٠١٣). وعلى الصعيد ذاته، كشفت دراسة «بلغيث الطيب» عن خضوع ظاهرة التهريب للتغيرات التاريخية من حيث الكم والكيف وتأثرها بعدة عوامل خاصة الأمنية منها، وتفاعل عدة قوى فيما بينها وتؤثر على النسق القرابي في المجتمع، وتأثير الثقافة عامة

والثقافة الفرعية الجانحة في تشكيل نمط الإنحراف (الطيب، ٢٠١٧). وأبانت نتائج دراسة أنثربولوجية ميدانية رائدة أجراها «نبيل صبحى» تأثير الموقع الجغرافي والظروف المجتمعية على نشاط حركة التهريب من قبل البدو في اجتياز الحدود دون الخضوعٍ للقوانين، بسبب احتياج كل مجتمعٍ منهما لنوعية من البضائع السائدة في المجتمع الآخر، وأن أنماط معيشة البدو ونشاطهم الاقتصادي لا يتأثر فقط بظروف الدولة التي يعيشون فيها، بل يتأثر أيضاً بالعلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين الدول الأخرى المجاورة (حنا، ١٩٨٤).

وثمة اتجاة أخر من الدراسات ركَّز على «**الأبعاد الاجتماعية للتهريب**»مثل انعكاسه على الأخلاق، ومنظومة القيم، وفي مستهل باكورة هذه الاهتمامات تأتى الدراسة النظرية التى تبنت وجهة نظر علم الاجتماع القانونى وأعدتها «آمال عثمان (١٩٦٩م)»، عن التهريب بوصفه اعتداءً صارخاً على مصالح قانونية تمسُّ النظام الاقتصادي للدولة، وتتنافى جرائمه مع القيم الأخلاقية للمجتمع التي تمثِّل الشعور الجمعي في استهجان أفعاله. توصلت نتائج الدراسة إلى أن جرائم التهريب يترتَّب عليها أضرار اجتماعية جسيمة (عثمان، ١٩٦٩).وفي هذا المقام توصلت دراسة «حسان تريكى (٢٠١٤م)» إلى أن للتهريب آثاراً اجتماعية مدمرة، أبرزها بروز تفاوت اجتماعى حاد، وتراجع فى منظومة القيم الاجتماعية، كالتعليم، والمثابرة، والعمل المنتج، والابتكار والامتياز، التى تشكِّل قيم الارتقاء الاجتماعي والصعود الاقتصادي المشروع، وفي المقابل بروز قيم جديدة على السطح، كانتشار الانتهازية والوصولية وثقافة الربح السريع، وطغيان القيم الذاتية المرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الجماعية المرتبطة بمصالح المجتمع العليا (تريكى، ٢٠١٤)، إضافة إلى فهم دور التقارب السكاني في المناطق الحدودية في تسهيل عمليات التهريب. حيث جاءت أهم نتائج دراسة «محمد العنزي (٢٠١٢م)» لتؤكد على أن غالبية عينة أفراد الدراسة موافقون على أن القيم تسيطر على السكان المحليين تُستغَل لتسهيل تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، فضلاً عن موافقتها بشدة على الكيفية التي تتم بها عمليات إخفاء وتهريب المخدرات إلى الأراضي السعودية، فعادة ما يتم ذلك خلال فترة الليل سيراً على الأقدام (العنزي، ٢٠١٢). كما سعت دراسات هذا النمط إلى محاولة تشخيص طبيعة التهريب ذاته ورصد ملامحه: ظلماته وسراديب أبطالـه ووسائله وحجمه وأبعاده الثقافية وخصائصه السوسيو اثنوغرافية، و«البعد التاريخي النقدي» للملامح الاجتماعية للمهربين محور نطاق الدراسة الإمبيريقية. وسلطت دراسة «زهرة الخمليشي (٢٠١٧م)» السوسيولوجية الضوء ميدانياً على ظاهرة امتهان النساء مهنة

الحمالة في قطاع التهريب المعيشي بمعبر باب سبتة الحدودي بين المغرب وأسبانيا. توصلت إلى نتائج هامة من بينها: ساهم الموقع الجغرافي الحدودي لمدينة سبتة والوضع السياسي لها في بروز هذه الظاهرة ، وأن تنامي امتهان النساء للتهريب المعيشي يعود بالأساس إلى سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وقلة فرص الشغل، وأن تساهل رجال الجمارك معهن أكثر من الرجال دفعهن إلى مزاولة هذا العمل التهريبي الشاق الذى سبَّب لهن معاناة جسدية ونفسية عويصة (الخمليشي، ٢٠١٧).

وركَّز الاتجاه الثالث من الدراسات على «**تداعيات التهريب على الاقتصاد والتنمية والأمن**»،وفي هذا السياق قَدَّم «بوطالب براهمى (٢٠١٢م)» مقاربة اقتصادية للتهريب من خلال ربطه بالاقتصاد غير الرسمي محاولاً تتبع حركة تطوره ومعرفة عوامل تنامي أنشطته، وخلصت نتائج دراسته إلى أن سلوك المهرِّب لا يحيد عن مبدأ العقلانية، إذ إنه يبحث عن تحقيق أكبر قدر من الإرباح بأقل التكاليف الممكنة، كما أبانت النتائج ارتباط تسهيلات أنشطة التهريب بالفساد والرشوة (براهمى، ٢٠١٢). وتوصلت دراسة «عامر بلوإسماعيل (٢٠٠٩م)» إلى عدة نتائج أهمها: إن التهريب قد أثَّر تأثيراً سلبياً على الاقتصادين العراقي والسوري، حيث حَرَمَ خزينة الدولتين من مواردٍ ماليةٍ كبيرةٍ كان مقرراً أن تجنيها عن طريق فرض الرسوم الجمركية على السلع المصَدَّرَة والمستَوْرَدَة عبرحدود البلدين وتوظيفها في ميادين التنمية (إسماعيل، ٢٠٠٩). كما عنيت دراسات هذا الاتجاه أيضاً، – ومن نماذجها دراسة «شكرى سباعى (٢٠١٦م)»– بالكشف عن أنماط شبكات التهريب وتحديد أدوار مختلف الفاعلين، ودراسة خصائص تدفق السلع والبضائع المهربة، ورصد الانعكاسات الاقتصادية الناتجة عن هذه الممارسات على المستوى الفردي والوطني عموماً (سباعى، ٢٠١٦)، وهناك بعد ذلك، دراسات «كمال العروس (٢٠١٦م)؛ (٢٠١٨م)» التي أظهرت أن ظاهرة التهريب عبر «التجارة الموازية» شكَّلت «اقتصاداً موازياً»، وأنشأت أسواقاً للسلع الاستهلاكية والمحروقات والمعدات الفلاحية والصناعية في عموم البلاد مكَّنت من تشغيل عشرات الآلاف من التونسيين، كما ساهمت في دعم القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المتدني، ونشَّطت عدة شرائح من «نصابة» و«تجار جملة» و«صرافة» و«تجار الخط» (العروس، ٢٠١٦)، كما أظهرت نتائجها أيضاً دور التحولات البنيوية العميقة التى شهدها الاقتصاد العالمي وتقاطع مصلحة الدولة مع مصالح الشبكات الناظمة للتهريب (العروس، ٢٠١٨) في حين خلصت نتائج دراسة «منصف قرطاس (٢٠١٤م)» إلى تحديد ملامح التهريب العامة، حيث اتخذت شكل

تهريب الأسلحة النارية في تونس على نطاقٍ ضيق، وعلى عمليات تهريبٍ واسعة النطاقٍ ذات صله بشبكات المتطرفين في الجزائر، وسيطرت العصابات القبلية على التجارة غير الرسمية والتهريب منذ ثمانيات القرن الماضي (قرطاس، ٢٠١٤). وصوَّبت دراسة «كيت ميجر Kate Meagher»(٢٠١٤م)،هدفها نحو فَهْمِ وجهات النظر المتغيرة حول الاقتصاد السري الأفريقي، مؤكدة على حقيقة ممارسته كنتاج لعمليات المحسوبية والفساد السائدة في الدول الضعيفة مع التركيز على تجارة الحدود في شرق وغرب أفريقيا، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الآراء المقبولة لأنشطة التجارة السرية مدفوعة بمزيد من التوافق مع أجندات الإصلاح الليبرالية، وذلك أكثر من مساهمتها الإيجابية في إنعاش التنمية المحلية. وبالفعل تؤكد على أن التحوُّل المتفائل في وجهات النظر حول التجارة الأفريقية غير المشروعة يخفِّف بل ويخفي آثارها السلبية المتزايدة على الأمن والتنمية (K،Meagher ، ٢٠١٤) في حين خلصت دراسة «تيوثداى ريتانو Tuesday Reitano» (٢٠١٧م) إلى عدة نتائج أهمها: يوجد بغرب أفريقيا ثلاثة أنواع من أساليب التهريب عبر الحدود، أبرزها تهريب البشر والاتجار بهم وخاصة الأطفال، وأن شبكات تهريب المهربين تتنامى مع إغلاق المسارات القانونية للهجرة إلى أوروبا وإسرائيل والخليج. ونتيجة لذلك يجد طالبو اللجوء غير الناجحين أنفسهم بدون حماية، ولا يرغبون في العودة إلى ديارهم، الأمر الذي يجبرهم على اتخاذ اجراءات غير شرعية لتسوية أوضاع إقامتهم. كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً، إلى أنه في حال فشل هؤلاء المهاجرين في التسلل والتهريب يواجهون الإذلال والعار من مجتمعاتهم الأصلية، وأبانت أن الإجراءات التقليدية قد فاقمت من اتجاهات التهريب بدلاً من الحد من أخطارها الوخيمة التى تبدت في آثارهاالضارة على سلامة المهاجرين وسيادة القانون والاستقرار (T،Reitano ، ٢٠١٧).

وأخيراً، ركَّزت بعض الدراسات الأخرى كدراسة «ثيودور بيردTheodore Baird» (٢٠١٣ م) على «الأطر النظرية المنهجية لتهريب البشر عبر المناطق الحدودية» بهدف استجلاء مواقفها وبيان تنوع مقترباتها التفسيرية، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن ظاهرة تهريب البشر ظاهرة عالمية يصعب مقاربتها. وأنه رغم توافر تراث بحثي متزايد حولها إلا أن أدبياتها ما زالت تفتقر إلى المراجعة المنهجية والرؤى الفكرية، وكشفت نتائج الدراسة عن وجود ستة مقترباتمنهجية ونظرية رائدة منفصلة هي: الأساليب التنظيمية (الشبكية)، وطريقة العبور وكم الاحتمالات والأسر، وتقديرات معدلات الهجرة وتدفقاتها، وصناعة الهجرة ونهج السوق،

ومقارنات تاريخية عالمية، وحقوق الإنسان والحجج القانونية والنوع الاجتماعي (T،Baird، ٢٠١٣).

ونختتم مناقشتنا التحليلية لمراجعة اتجاهات الأدبيات السابقة بمعالجة نقدية مبسطة لها، وأول ما يمكن تسجيله على دراسات التهريب هو اتساع نطاقها في مقابل أختلاف الأطر المرجعية لها ما بين: الاقتصاد، والاجتماع ، والأنثروبولوجيا، والإثنوجرافيا، والتنمية، والقانون، والتاريخ، والجغرافية، والعلوم الأمنية .إذ تضيف كل منها إطلالة على جانب أو عدة جوانب منه، فاختارت مشكلة معينة وجَّه إليها مسارات اهتماماتها النوعية، ولجأت إلى أساليب منهجية وأدوات بحثية ووحدات تحليلية ونطاقات جغرافية مكانية محددة، وتبنت رؤى وموجهات نظرية أعتقدت أنها ستساعدها فى معالجة هذه القضايا الإشكالية، ولقد انعكس ذلك على النتائج التي انتهت إليها. وهى متغيرات تكشف بوضوح عن ثغرات ونقائص معرفية ومنهجية لا تزال تعاني منها بحوث ودراسات التهريب من منظور سوسيو- اقتصادى حتى الوقت الراهن، من ذلك افتقار إطارها النظري لتفسيرات مقنعة وجادة لمجمل الظروف التاريخية والمتغيرات البنائية التى تشكَّلت فى سياقها ديناميات التهريب. بيد أننا نلحظ بصفة خاصة خلو المنتج البحثي السوسيولوجي من دراسات – في حدود معرفة الباحث – تبحث بشكل مباشر في واقع اقتصاديات التهريب غير المشرعة في المناطق الحدودية المصرية، ورغم ذلك، لسنا بحاجة إلى توضيح ما تنطوي عليه الأدبيات السابقة من عناصر إيجابية نرجو أن تبعث على مزيد من الاهتمام بمقاربة أبعاد وديناميات ظاهرة اقتصاديات التهريب، ولقد حاولت الدراسة الراهنة قدر طاقتها سد هذه الثغرات وتخطي المعضلات وتوظيف تراكم الاهتمامات البحثية السابقة قدر الإمكان في جني الفوائد وتحقيق غاياتها، مع إبرازأهم القضايا التى بحاجة إلى المعالجة أوالاختبار الإمبيريقي.

خامسًا: الإجراءات المنهجية:

(١): نوع الدراسة:

تندرج الدراسة الراهنة تحت نوع «**الدراسات الإثنوجرافية**»، التى تركّز على جمع أكبر قدرٍ من المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة، واستخلاص بعض الدلالات والمعاني عن طريق اكتشاف العلاقات بين الظواهر وتقديم تفسيرٍ لها (الجوهري وشكري ، ١٩٧٥: ٦٠-٦٧). وفي نظر «Wilson»، يستند قوام الدراسة الإثنوجرافية على: (التحليل البنيوي للظاهرة،

والاعتماد على الطبيعة)، وما هو مطروح من مادة إمبيريقية يتم تحليلها وتفسير أبعادها باستخدام الكلمات والعبارات عوضاً عن الأرقام والاحصاءات. ولذا تقع الدراسة الراهنة بين حدود الدراسة الكيفية السوسيولوجية لمجرد الفهم، والدراسة الإجرائية التي تستهدف المشاركة في المواجهة وطرح حلول أكثر رشداً وواقعية.

(٢):المنهجية وأسلوب الدراسة:

زاوجت الدراسة بين عدة مناهج وأساليب بحثية هي على النحو الآتي: «**الأسلوب الوصفي التحليلي**» المستند إلى بيانات كيفية جمعت من خلال المقابلات الفردية السرية المباشرة، وقد اتاح هذا الأسلوب فرصة تتبع ظاهرة التهريب بالاستناد إلى معلومات تتعلق بأبعادها المختلفة، وطبيعتها الدينامية، ونوعية العلاقة القائمة بين متغيراتها واتجاهاتها وصولاً إلى تحديد أسبابها وسبل مواجهتها. ومن ثمَّ الولوج إلى نتائج موضوعية وبلوغ الأهداف المتوخاة، كما استعانت الدراسة أيضاً «**بأسلوب إعادة التحليل**» من خلال معلومات متوفرة من دراسات سابقة، أُعيد تحليلها وتركيبها لتغطية أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. كما استعانت «**بالمنهج الإثنوجرافي**» Ethnographic Method لوصف الواقع، واستنتاج الدلائل من المشاهدة الفعلية للظاهرة المدروسة (زيتون، ٢٠٠٦ : ٣٠٦)، وباتباع عدة تقنيات: كالوصف والملاحظة بالمشاركة، والتواصل، والمعرفة بالخصائص المحلية والطبيعة الخاصة بالمجتمع المدروس. وقد أفضت إلى جمع المعلومات واختصارها، وتصنيفها فى شكل مصفوفات، واستخلاص النتائج وعرضها والتأكد من تطابقها مع الواقع الإمبيريقي المعاش.

(٣): مصادر جمع البيانات والأدوات والطرق البحثية:

(أ): مصادرجمع البيانات:

استعانت الدراسة «**بالإخباريين المحليين الدائمين**» Regular Local Informants ممن لديهم معلومات ثرية دقيقة وواقعية – تخدم موضوع الدراسة – كمصادر أساسية لبياناتها الميدانية، وقد تم اختيارهم من خلال خبرات سابقة للباحث فى العمل الميداني بالمجتمعات المحلية الحدودية محور الدراسة.

(ب): أدوات وطرق جمع البيانات:

استندت الدراسة إلى مجموعة من الأدوات الأساسية والمساعدة من بينها «**الملاحظات المباشرة**» والشواهد الميدانية التي استقاها الباحث بنفسه عن كثب من منطقة دراسته الحدودية، حيث أتيحت له فرصة المشاركة ضمن فريق من الباحثين في الرحلة العلمية الإستكشافية الأولى التي نظَّمتها جامعة جنوب الوادي في الفترة من (١٠حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧م)، و كذلك من خلال القوافل البشرية الاجتماعية التنموية المتعددة التي استهدفت مجتمع الدراسة. وفقًا للتواريخ الآتية: (١٠ حتى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧م)، (٢٢ حتى ٢٦ فبراير ٢٠١٠م)،(٩ حتى ١٢ يونيو ٢٠١٥م)، (٢١ حتى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥م)،(٢٣ حتى ٢٦ مارس ٢٠١٦م)،(٢٥ حتى ٢٨ يناير ٢٠١٧م)، (٢٨ ديسمبر ٢٠١٧م حتى ١ يناير ٢٠١٨م)، (١٨ حتى ٢١ أبريل ٢٠١٨م)، (٢٤ حتى٣٠ ديسمبر ٢٠١٨م)،(٢٤ حتى ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩م)، وكان «**الاتصال التليفوني**» بالمسئولين الرسميين وبمشايخ قبائل المنطقة وسيلة هامة للحصول على بيانات إضافية. كما استندت الدراسة فى جمع بياناتها الميدانية على طريقة «**المقابلات الإثنوجرافية الحرة المفتوحة**» ذات الطابع السري مع عدد من الإخباريين، من الأهالي والتجار والوافديين المقيمين بمنطقة الدراسة، وتمت عبر دليل للعمل الميدانى.

(٤): مجتمعات الدراسة: (الموقع، والمساحة، والاقتصاد، والأصول القبلية، والديموجرافية):

ثمة تحفظ ينبغى تسجيله هنا، وهو حفاظاًعلى خصوصية الجماعة البحثية التي طبقت عليها الدراسة الإثنوجرافية الراهنة إجراءاتها، ووفاءً منا لهم، آثرت عدم ذكر أسم منطقتهم وهو أمرٌ شائع في البحوث الاجتماعية، فقد درج عليه كثيرون قبل ذلك.

تنتمى مجتمعات الدراسة للنطاق الإدارى لإحدى المحافظات الحدودية، والتي تمثِّل جزءاً هاماً من التراب المصري لكونها عمقاً استراتيجياً لمصر، يحمي حدودها من الأخطار، وتشغل مساحةٍ تتجاوز ١٢ ألف كم٢(بكير وجمال، ٢٠٠٨: ١٣)، وتقطن هذه المناطق الهامشية جماعات رعوية تمثِّل حرفة الرعي المهنة الرئيسية لهم، وقد ساعد على ذلك وجود الأعشاب الطبيعية التي تنمو على مياه الأمطار، وتنتمى هذه الجماعات البدوية إلى عشائر وبدنات «**العبابدة**» و«**البشارية**» وهما فرعان من القبيلة الأم «**البجا**»، وهما الأكثر تعداداً وانتشاراً، وهناك جماعات عِرقية أخرى أصغر يطلق عليها أسم «**الرشايدة**» ولكنها لا تنتمى إلى قبيلة البجا ولا أي قبيلة أخرى أفريقية (القصبي،٢٠١٤: ٤٥). «**فقبائل البشارية**» تقدَّرنسبتهم بـ(٧٠٪) من السكان، و«**قبائل العبابدة**» تقدَّرنسبتهم بـ(٢٠٪)، و«**قبائل الرشايدة**» بـ(٥٪)، ونسبته «**الوافدين**» من وادي النيل(٥٪)، ومعظمهم من جنوب الوادي (الصعيد) (أحمد، ٢٠٠٩: ٣٦٢، ١٣٦). وتشيرمعطيات دراسة إنثربولوجية إلى أن عدد سكان هذه المنطقة بلغ (٣١١٠٠) نسمة (الشريف، ٢٠١٧: ١)، في حين توقعت تقديرات دراسة أخرى بلوغ عدد سكانها حوالي (٤٩) ألف نسمة عام (٢٠٢٠م) شرط استكمال الدولة العديد من المشروعات المخطط لتنميتها، مما يترتب عليها توافر العديد من فرص العمل تجذب السكان للإقامة بها (دسوقي وآخرون، ٢٠١٦ : ٤١).

سادساً: واقع اقتصاديات التهريب: عرض تحليلي لمعطيات الدراسة الإثنوجرافية فى منطقة حدودية مصرية:

(ا): الظروف والعوامل المفسرة لتنامي اقتصاديات التهريب غير الرسمية: تحليل تاريخي بنائي:

يمكن فهم آليات تنامي اقتصاديات التهريب غيرالشرعية فى ضوء «**تحليل تاريخي بنائي**» يُركِّز على مجمل الظروف التاريخية التى أدَّت إلى تفاقم الوضع فى المناطق الحدودية وانعكاسه على ظاهرة التهريب، كما يحاول الباحث أيضاً تحليل الواقع المعاصر لها من وجهة نظر بنائية تنطلق من فهم الكل المؤلَّف من أجزاء لا مجرد الأجزاء المؤلِّفة للكل (الحسينى، ١٩٨١: ٦). حيث لا يمكن فهم ما يحدث في عالمنا المعاصردون التعرُّف على النشأة التاريخية لكثيرمن الظواهر التى ألفنا وجودها. ومعنى ذلك أن تجاهل البعد التاريخي في أية دراسة سوسيولوجية يعني إغفالاً لكيفية نشأة الظواهر والمشكلات والأفكار (الحسينى، ١٩٨٢: ٢٢).

ولعل العودة بحركة التاريخ إلى الخلف قليلاً لقراءته وتفحصه، نري مشهداً أسوداً قاتماً لما عاناه قاطنو مجتمعات الدراسة من ظروفٍ صعبة في كافة مناحي الحياة سواءً كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية (حسن، ٢٠١٥: ٢٣٩)، فقد ظلَّت هذه المجتمعات النائية محرومة من مظاهرالحياة لسنوات طويلة إلي أن امتدت إليها يد التطوير في عام ١٩٨٥م بعد عقد مؤتمر شعبي لمعرفة أحلام البدو المقيمين بها، والتي كانت تتلخص في ذات الوقت بتخصيص جرار (فنطاس) للمياه، وآخر للدقيق. ويجدر الانتباه، إلى معاناة سكان تلك المناطق من «**العزلة المكانية وصعوبة الاتصال بالمجتمعات المتاخمة**» لهم حيث لا توجد مواصلات كافية يتنقل من خلالها السكان. وهناك أعطال في شبكات التليفون الأرضي، فضلاً عن بُعد المساكن عن السنترال مما يحول دون اشتراك الأهالي في هذه الخدمة، وضعف محطات تقوية التليفون المحمول. لقد تضافرت ظروف عديدة فى صياغة ملامح العزلة التاريخية وتهميش قاطنيها لفترات طويلة، فلم تكن هناك علاقة بين هذا الجزء الغالي من أرض مصر وباقى أجزاء الوطن الأخرى، سواء بالمكان، أوبالبشر، وكأن هذا الجزء منبوذ، فرغم أهميته الاقتصادية والسياسية والسياحية والعسكرية الاستراتجية، فقد كان مصيره الإهمال والنسيان. وقد تمت العزلة هذه فى البداية لأسباب إيكولوجية ارتبطت بطبيعة المنطقة عامة، والظروف التاريخية التى مرت بها مصر، حيث تركت إدارتها لدولة أخرى شقيقة مجاورة ومنها

القرارات الإدارية أيضاً، لتسهيل حركة البدو الرحل فى عمليات الرعي، حيث أكد أحد «**الإخباريين**» على تفشي المرض والوباء والفقر في تلك الاثناء، وكانت الإدارة في ذلك الوقت تنظر لأهالى المنطقة بأنهم عالة عليهم، وبالتالي لا اهتمام ولا تعليم، والذى يؤكد ذلك أن تعداد سكانها فى ذات التوقيت لا يزيد عن ٢٠٠٠ نسمة بينما الآن تعدى الـ٣٥ ألف نسمة، فالحق كان لسوء الإدارة، أبلغ الأثر فى حرمان هذه المنطقة من برامج التنمية المتواصلة.

ورغم الجهود التى بذلتها ولا زالت تبذلها الإدارة المصرية منذ عودتها فى مارس عام ١٩٩٢م، فإنها ما زالت تعاني من عزلة نسبية أو بالأحرى انعزال المجتمعات المحلية داخلها عن بعضها البعض، نتيجة لصعوبة الاتصال وقلة وسائل الانتقال بين هذه التجمعات البدوية المتناثرة والمتباعدة فى الأودية البعيدة ، ووعورة الطرق المؤدية إليها.

وهناك عوامل عديدة أسهمت فى تنامي اقتصاديات التهريب عبر هذه المنطقة الحدودية المصرية، لعل أبرزها وأخطرها وزناً، العوامل «**الجغرافية الطبيعية**» من حيث تأثير موقع المنطقة الحدودية – محور الدراسة – على هامش أطراف الدولة المصرية وطبوغرافيتها، إذ تلعب دوراً هاماً فى تسهيل تمرير حركات التهريب، كما أن الطبيعة الصحراوية ذاتها بمساحتها الشاسعة ومتاخمتها لحدود دولة أخرى، فضلاًعن انفتاحها على البحر، تُعد من ضمن الميسرات التى تساعد على تنامي ظاهرة التهريب. فهي أما منطقة جبلية صخرية تتخللها وديان، وأما منطقة صحرواية ذات كثبان رملية كثيفة يسهل فيها التخفي إذ تفتح المجال للمهربين لتحقيق فرص كبيرة للنجاة بمهرباتهم بأمن وسلام. لقد أثبتت دراسات علماء الإجرام الصلة الوثيقة بين العوامل الطبيعية وسلوك البدوي، لذا فإن المهربين بحكم حنكتهم التهريبية فهم يخططون له بوسائل مادية وبشرية قد تفوق فى بعض الأحيان الآليات الرسمية الأخرى، والتى تبقى غير مناسبة مع شساعة مساحات الصحارى النائية وصعوبة مسالك دروبها، وهو الرهان الذى يلعب عليه المهربون البدو لتنفيذ ممارساتهم التهريبية، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى. كحسن استغلالهم ظروف تقلبات المناخ والطقس، وأختلاف الفصول والتضاريس التي من شأنها أن تؤثّر على حركات التهريب فى ضوء ارتباطها باحتمال اكتشاف عملياتهم التهريبية، والتي تندر كلما كان العامل الطبيعى متقلباً وصعباً والعكس صحيح.

وتكمن «**العوامل الاجتماعية للتهريب**» في نظرة المجتمع وتصوراته النمطية لهذه الظاهرة وحكمه عليها وعلى مرتكبيها، فهي ذلك التقييم الاجتماعي لفعل التهريب وللمهرِّب بغض النظر عن الوصف القانوني للفعل من كونه جريمة أو أن مرتكبيه مجرمون. فإذا كان الأصل أن يكون الاستنكار هو حكم الرأى العام على الجريمة، فإن هذا الأصل يعرف استثناء بالنسبة لجريمة التهريب، خصوصاً إذا ما تعلق الأمر بتهريب مواد غذائية أوملابس أو سلع استهلاكية معيشية، فالمجتمع قد لا يبالي بارتكابها، بل وأحياناً ما نجده يتسامح معها بل يستحسنها، كما أن التهريب مهنة عادية خصوصاً بالنسبة لسكان الحدود إذ يمارسونها كباقى المهن الأخرى، بل أنها قد تُورَّث أباً عن جد، فالوسط العائلي يلعب دوراً هاماً هو الآخر. وبهذا الشكل فمهنة التهريب مهنة متوارثة، شأنها في ذلك شأن المهن الأخرى، ما دامت في اعتقادهم لا تتنافى مع أعراف وتقاليد المجتمع والدين، فالمهرِّب في نظرهم هو إنسان عادى بعكس سكان المناطق البعيدة عن الحدود الذين يرون أن التهريب جريمة ينبذونها وينبذون الممارسين لها. فالنظرة التسامحية من المجتمع تجاه التهريب والمهرِّب الذى أُعتُبِرَ ولا يزال في كثير من المناطق الحدودية بطلاً شجاعاً ومعروفاً لدى عامة الناس بالنظر إلى مغامراته التهريبية، حتى أنه حظي ببعض الأقوال والأشعار والأغاني التي تشعره بأن المجتمع يشجعه ويدعمه على القيام بتلك الأعمال، ويرى فيها سنده الذي يرتكز عليه فى حمايته، بل أنه قد يحظى حقيقة بهذا الدعم وهذا السند (مبارك، ٢٠١٠: ٢٤-٢٥).

وهناك «**محددات اجتماعية وثقافية وعرقية**» موازية أخرى لعبت دوراً لا يُستهان به فى ظاهرة التهريب عبر الحدود مع دولة الجوار، تمثَّلت فى المقومات الثقافية (كوحدة اللغة أو الدين أو التاريخ أوالعادات والتقاليد)، والانتماء الاثني للسكان من حيث التشابه في الأصل، أوالسلالة على جانبي الحدود بين القبائل البشارية والرشايدة. ولصلة القرابة والمصاهرة والتعاون والاتصال المتبادل فى كافة مناشط الحياة، وظهور شبكات من المصالح الاقتصادية بطول هذه الحدود، ونظراً للأهمية التى يكتسبها هذا الجانب فإنهم يتبادلون فيما بينهم السلع والبضائع عن طريق التهريب. كما ساعدت النظم الخاصة التى تُعفي سكان هذه المناطق الحدودية من القيود المتبعة عند اجتياز الحدود المشتركة خاصة حين يضطر الرعاة إلى التنقُّل بحيواناتهم بحثاً عن موارد المياة والكلأ، فتصبح هذه الحدود العسيرة المفروضة أمراً سهلاً مما أفضى إلى تنامي ظاهرة التهريب.

ولقد أوجدت الحياة الجمعية والروابط القبلية وعلاقات الأخوة نوعاً من الإلزام الاجتماعي تجاه الذين يحملون صلات قرابية معينة (كصلات الدم والنسب) وهذه الأوضاع هي التي تُحَدِّد

وتُلزم بنوع معين من السلوك يقدم للآخرين وهو بمثابة إلزام لكل طرفٍ تجاه الطرف الآخر، حيث يقف إلى جانب من يحتاج إليه في مناسبة مماثلة (إسماعيل، ١٩٩٠: ١٦٦-١٦٧) تتبدى في تسهيل أشكال عمليات التهريب.

ونستطيع أن نوضّح بعد ذلك أن لجوء أهالي المناطق الحدودية إلى ممارسة أفعال عمليات التهريب أو حماية المهربين لم ينبع من مجرد مقولات الروابط الاجتماعية الاثنية والقبلية أو حتى ضعف وعدم السيطرة الأمنية على الحدود المترامية فحسب، بل يُعزى ذلك بالأساس إلى ظروف الواقع الاقتصادي المتردي لتلك المناطق وغياب حلول تنموية بديلة تغريهم وتغنيهم عن القيام بأنشطة اقتصادية غير قانونية. وهذا ما أكدته غالبية الرؤى البحثية التى اعترفت باتساع الهوَّة التنموية والحياتية بين قاطني تلك المناطق الحدودية المهمشة.

ومن الواضح أن هناك «**عوامل اقتصادية**» أثَّرت فى تفاقم ظاهرة التهريب ولعبت دوراً لايستهان به، منها: «**تقلص حجم التجارة**» داخل هذه المنطقة الحدودية خاصة على مستوى التجار أصحاب رأس المال الصغير من (ألف إلى خمسة آلاف جنيه) بعد أن كانت هذه التجارة البينية بين مصر ودولة الجوار تحقق رواجاً تنموياً فى المنطقة، أنشأت الدولة ما سُمِّي «**بحظيرة البضائع**»، في محاولة منها للقضاء على التهريب، لكنها كانت سبباً فى زيادة وتيرته، فقد تمت عرقلة العملية التجارية واقتصرت عملية التبادل التجارى على تفريغ المنتجات المقبلة فى تلك الحظيرة لعربات تنقلها خارج الحدود، والعكس، دون أن يستفيد الأهالي من تلك التجارة التى تدار من القاهرة، لتحوّل المنطقة إلى مدينة ترانزيت «تسليم وتسلم». لقد أسهمت الإجراءات البيروقراطية السالفة فى تدهور الحياة بتلك المجتمعات الحدودية والتى شهدت تقلصاً فى حجم الأنشطة التجارية بها نتيجة لعدم التصريح بالإقامة بها سوى خمسة عشر يوماً للقادم إليها (سواء كان سائقاً أو تاجراً)، الأمر الذى شَهِدَ معه إغلاق المحلات التجارية والاتجاه إلى إيجارها للغرباء من السائقين والوافدين من خارج الوطن ومكاتب الشحن لاستخدامها كسكن. لقد نتج عن هذا كله ازدياد في صفوف العاطلين من الأهالي. أكثر من (٨٠٪) من سكان المنطقة اعتمادهم الرئيسي علي حركة التجارة النشطة، ولم يتم توفير بديل يضمن لهم حياة كريمة وسط موجات الغلاء المتتابعة.

ونستطيع أن نجد تأييداً لهذا الموقف فى ثنايا عدد من الدراسات التي تصدت بالاهتمام لظاهرة التهريب بتوصيف عوامله ومسبباته، فلقد أوضحت أن ظاهرة التهريب من المشكلات ذات الصلة المباشرة بالبطالة والفقر، إذ أظهرت الإحصائيات الرسمية أن فئة ممن يعانون من البطالة هم الفئة المتورطة فى أعمال التهريب أكثر من غيرهم (باسعيد، ٢٠٠٨: ١٢)؛(باسعيد، ٢٠١٢: ٢٠٧)، فارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر فى المجتمع وتدني مستويات المعيشة كثيراً ما يُفسِّر لجوء الشخص إلى العمل غير المشروع بما فى ذلك عمليات التهريب (براهمى، ٢٠١٢: ١٩٢)، ومخاطرة المهربين بحياتهم من أجل لقمة العيش، والربح السريع، فيتخذ التهريب كمهنة لكسب الرزق لضمان معيشتهم (مبارك، ٢٠١١: ١٢٦).

وعلى الرغم مما نلمسه من اتفاق ضمني بين العلماء، وبحسب وضوح نتائج دراساتهم، نلحظ على مستوى الواقع الإمبيريقي المحلي فى منطقة الدراسة الحدودية ظهور مشكلة «**البطالة**» – التى تُعد أحد ركائز الاجتماعية للتهريب –، فقد زاد حجم المتعطلين نتيجةً لتدهور المراعي وضعف إنتاجية الصيد لانتهاك قواعد الصيد وسوء المعاملات التجارية. وانحسارالأوضاع الاقتصادية، مما أدَّى إلى تزايد ظاهرة البطالة واستمرارها بشكلٍ مضطرد مع انخفاض المستوى التعليمي (حسن،٢٠١٥: ٢٣٩)، فكثير منهم أميون، وحتى الحاصلين منهم على مؤهل لم يحظوا بنصيبٍ من فرص عمل حكومي لندره توافرها بالمنطقة.

ويتعين علينا الإشارة هنا إلى تفاقم مشكلات «**الفقر المدقع**» وتشابكه مع الجهل الذي لعب الدور الأكبر في انخراط أعداد هائله من الشباب في أعمالٍ تهدد استقرار المجتمع ككل. ورغم أن استمرارية أوضاع الفقر قد تضعف الشعور به وبتبعاته، وتقلل من الدافع لتحسين الأوضاع، وقبول ما هو قائمٌ والتعايش معه، وأصبح الحل لتقليص الفقر هو البحث عن فرصة للانتعاش الاقتصادي عن طريق الهجرة للعمل بمهنٍ غير مهنتهم الأساسية، حيث تحوَّل الرعاة إلى عمال عتالة، ويؤكد على ذلك أحد «الإخباريين» بقوله: «الناس هنا خسرت تجارتهم، وأصبح غالبيتهم بلا عمل، وحينما فكَّر بعضهم في العودة لمهنة الصيد، واجهتهم إجراءات أمنية مشددة حالت دون السماح بممارسة الصيد، هذا بخلاف ندرة الأمطار التي قضت تماماً على مهنة الرعي، فأصبحت كل منافذ الحصول على لقمة العيش هنا مسدودة» (حسن،٢٠١٥: ٢٣٩-٢٤٠)، وتم البحث لتحصيل مصادر الرزق من بدائل نادرة لدى شباب البدو فى المنطقة حيث التصارع على تحميل وتفريغ سيارات البضائع داخل الحظيرة قبل إلغائها، وممارسة مهنة «**العتالة**» بالمنفذ،

والعمل في «**تبة الجمال**» – لتحميها وشحنها ونقلها إلى أسواق محافظات مصر–، بنظام عرفي يحدد بموجبه لكل قبيلة يوم لعمل أبنائها، فى حين تنتظر القبيلة الأخرى دورها بالتبادل. ومن مصادر تحصيل الرزق الأخرى المغامرة فى «**السفر خارج المنطقة**» بتصريح عمل محددة المدة، و«**الخروج للصيد في البحر**» في سواحل إريتريا، والسعودية.

وعلى الرغم من الاتفاقيات الدولية التي تمنع اختراق تلك الحدود، فإن انتهاك تلك القواعد القانونية جعلهم يقعون في براثن المخالفات القانونية للحدود الإقليمية، علاوةً على تعرض بعض الصيادين إلى الوقوع في قبضة القراصنة. وعلى الجانب الآخر، أوضحت الشواهد الإمبيريقية ضلوع بعض أبناء بدو المنطقة في التنقيب عن الذهب الذى ما زال مستمراً (حسن، ٢٠١٥: ٢٤٠).

ولو حاولنا بعد ذلك النفاذ إلى أنماط معيشة البدو فى تلك المناطق الحدودية وتقييم أحوالهم الحياتية في ضوء علاقتها بمحددات التهريب، نجدها شديدة الارتباط بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية السائدة. واستناداً إلى هذا الإطار التصوري أكدت أحدى الدراسات على أن المناطق الحدودية تتأثَّر بشكلٍ مباشر مثل غيرها بالظروف الاقتصادية والسياق السياسي محلياً وعالمياً، إذا ليست بمنأى عنها (وافى، وأبوالعلا، ٢٠١٧: ١٢٦). في حين دعمت دراسة أنثروبولوجية أخرى، صحة هذا المنحى التحليلي إذ ذهبت إلى أن أنماط معيشة البدو ونشاطهم الاقصادي لا يتأثر فقط بظروف الدولة التى يعيشون فيها، بل يتأثَّر أيضاً بالعلاقات السياسية والاقتصادية بينها وبين الدول المجاورة لحدودها، فحينما تُغلَق هذه الحدود تشتد الإجراءات الجمركية وتنشط حركة التهريب للعمل على تسريب أكبر كمية من البضائع غير الخاضعة للإجراءات الجمركية (حنا، ١٩٨٤: ٤٠٥)، وهكذا يمكن تفهُّم ديناميات عمليات اقتصاديات التهريب فى ضوء ترمومتر العلاقات السياسية الدولية بين مصر وجارتها من حيث المد والجزر وتأثير ذلك كله على حجم ومعدلات ديناميات التهريب.

وفي ذات السياق، لا نستطيع أن نعزل الظروف والعوامل السابقة عن قضية «**الثقافة**»، فالتهريب بوصفه سلوك فردي تقف من ورائة ثقافة، إذ يقال إن وراء كل سلوك ثقافة، فهذه الثقافة بحد ذاتها هى نتاج تفاعلات اجتماعية تصب فيها أفكار متنوعة تجمع ما بين ما هو ديني واجتماعي وسياسي ونفسي، فتتشكل هذه الثقافة الجديدة نتيجة هذه التفاعلات التى نسميها

«**بثقافة التهريب**» (بوخضرة، ٢٠١٢: ٢)، أو «**فن التهريب**»، أو «**مهنة التهريب**»، التى تنتقل في غالب الأحيان بالمناطق المحاذية للشريط الحدودي أباً عن جد فهو سلوك وراثي، يعتبره المجتمع مهنة كغيره من المهن، ما دام لايتنافى ولا يتعارض مع أعرافهم وتقاليدهم (باسعيد، ٢٠٠٨: ٨٢).

(٢): ديناميات اقتصاديات التهريب:

يُفضي استيعاب سمات ومحددات عمليات التهريب فى المناطق الحدودية إلى فهم ديناميات الظاهرة داخل الحقل السوسيو – اقتصادى، الأمر الذى يستدعي معه تقديم وصفٍ تفصيلي دقيق وشامل لأشكال وتقنيات تنفيذها، وتتبع حيل المهربين أنفسهم في محاولة لاكتشاف محدداتها. وهى إيضاحات هامة من شأنها أن تطرح إجابات لاسئلة الآليات والدوافع المفسرة لتنامي أنشطة اقتصاديات التهريب في هذه المنطقة الحدودية المصرية، ورسم ملامح خطة المواجهة مستقبلاً.

(أ): ايكولوجيا اقتصاديات التهريب (بحري، بري، النمطان معاً):

ايكولوجياً أمكن للممارسة الميدانية الراهنة التمييز بين ثلاثة أنماط شائعة من التهريب فى منطقة الدراسة الحدودية وهى نمط: «**التهريب البري، ونمط التهريب البحري**»، كما قد يكون التهريب فى بعض الأحيان **نمطاً متعدداً** كأن يتم نقل البضائع المهربة براً ثم تنقل بحراً ثم يعود نقلها مرة أخرى براً كما هو الحال في عمليات تهريب الأرز من الحدود المصرية إلى دولة الجوار.

(ب): أشكال اقتصاديات التهريب:

تعرف «**اقتصاديات التهريب**» تنظيماً دقيقاً يتسق مع طبيعتها غير المشروعة، وتتميز أحياناً بتغير أشكالها وطرق تنفيذها من فترة زمنية لأخرى، ومن منطقة حدودية لأخرى، تماشياً مع تغير العوامل والآليات المتحكمة فى تنامي هذه الظاهرة. ويلجأ المهربون إلى طرقٍ احتيالية متنوعة لتسريب بضائعهم إلى إقليم الدولة أو إخراجها منه، ويأخذ التهريب أشكالاً مختلفة، تُنفَّذ بتقنياتٍ منظمةٍ، وتختلف بحسب عوامل عدة: أهمها طبيعة البضائع المهرَّبة (حجمها وقيمتها، والأشخاص الذين يقومون بتنفيذها، ودرجة تنظيم الجماعات الناشطة بالتهريب) وهذا ما يسمح بالتمييز بين «**التهريب**» من حيث حجمه إلى: «**التهريب البسيط**» و«**التهريب المُنظَّم**»، كما

يختلف التهريب بحسب ايكولوجية مناطقه إلى: «**التهريب البري**» و«**التهريب البحري**».ومن حيث «**جماعة التهريب ذاتها**»: أمكن التفرقة بين «**تهريب جماعي**» و«**تهريب فردي**» وذلك على النحو التالي:

- **التهريب البسيط :**

يُمارَس «**التهريب البسيط**» من طرف أشخاصٍ قاطنين بالمناطق الحدودية، حيث يقومون باقتناء مستلزماتهم المعيشية من الملابس والأغذية والأدوات المنزلية من دولة الجوار نظراً لانخفاض أثمانها، كما قد يجلبون كمياتٍ إضافية لتسويقها بالسوق المحلي لتغطية جزءٍ من نفقاتهم. وغالباً ما تميل هذه الفئة مع مرور الوقت إلى مزاولة التهريب كمهنة تَستَرزِق منها، خاصةً أولئك المتعطلون عن العمل أو الموظفون أصحاب الدخول المنخفضة الذين يبحثون عن موارد إضافيةٍ لتحسين المستويات المعيشة لأسرهم. ويجمع بين هؤلاء المهربين نظام مشترك للقيم دون انتمائهم لتنظيمٍ موحَّد، فغالباً ما يعمل كل منهم على حدة، بالرغم من معرفتهم أحياناً لبعضهم البعض، فهم يتجهون باتجاهٍ واحدٍ كأن يشترون من نفس السوق، أو يستأجرون نفس الناقل، لكن لكلٍ منهم ذمته الخاصة. هذا الصنف كثيراً ما يتم ضبطه من طرف الأجهزة المعنية لسببين أساسيين: أولهما: عدم تمكن المهربين المبتدئين من التقنيات التي تمكنهم من التهرب من الرقابة. وثانيهما: عدم توطيد علاقاتهم مع أعوان الدولة الذين يغضُّون النظر عن عملياتهم التهريبية (براهمى، ٢٠١٢: ٧٥-٧٦).

- **التهريب المنظم:**

يتمتع المهربون المصَنَّفون بهذا الشكل بقدراتٍ مهنية متميزة في مجال التهريب الذي يُعتَبَر مهنتهم الوحيدة والأساسية، ويُمارَس هذا النشاط من طرف مجموعاتٍ تتميز بقدرةٍ عالية من التنظيم وتقسيم الأدوار (إلى مجموعاتٍ فرعية كل منها مُكلَّف بمهامٍ معينة، كالاستعلام، وتأمين الطريق وتقديم الرشاوى...)، وتُستعمَل فيه وسائل نقلٍ واتصالٍ متطورة، ويتعلق بنوعية من البضائع ذات ربحٍ مرتفع، وهي في الغالب بضائع محظورة أو خاضعة لإجراءات أو ترخيصات مسبقة أو لحقوق ورسوم مرتفعة (براهمى، ٢٠١٢: ٧٦). ولقد تطور عمل المهربين إلى مستوى أعلى من التنظيم إذ غالباً ما يمرُّ التهريب عبر البدء في مزاولتهم لأنشطة تهريبية بسيطة بعض الشئ

لتتحول مع مرور الوقت لأنشطة اقتصادية أكثرخطورة كنتيجة لتراكم رأس المال والحاجة الملحة إلى توسع النشاط التهريبي وتكبير حجمه.

- **التهريب الجماعي:**

تنصب أعمال التهريب الجماعي على كمياتٍ كبيرة من البضائع، وأنواع محددة منها غالباً ما تكون محل اعتبار، وهو يتم بواسطة عصابات منظمة (باسعيد، ٢٠٠٨: ٤٢)، (باسعيد، ٢٠١٢: ٢٠٥).

- **التهريب الفردي:**

وهوالفعل الذى يقع من قِبل أشخاصٍ منفردين من طرف سكان المناطق الحدودية وغيرهم، وهو عادة ينصب على كافة البضائع دون تمييز ويقع على كافة الحدود وبواسطة جميع الوسائل الممكنة وهو أقل خطورة من التهريب الجماعي (باسعيد، ٢٠٠٨: ٤٢)؛ (باسعيد، ٢٠١٢: ٢٠٥).

ولعل التنميطات السالف عرضها مهمة للغاية من ناحيتين الأولى: تحديد آليات التعامل ومستوى العقوبات بالنسبة لكل نمط تهريبي نوعي، ومن ناحية ثانية، رصد التأثيرات المترتبة عن الأنماط التهريبية السائدة في مجتمع الدراسة الحدودي.

(ج): الفاعلون ومراحل تنفيذ حلقات اقتصاديات التهريب:

- **الفاعلون فى عمليات اقتصاديات التهريب:**

ثمة شبكات محكمة وتداخلات الفاعلين فى عمليات التهريب انطلاقاً من المنتِج إلى المستهلِك، حيث يمكنهم التواجد في وضعيات مختلفة: «**فاعلون إيجابيون**» ،«**فاعلون سلبيون**» أو «**فاعلون حياديون**». إذ يتطلب تنفيذ ممارسات التهريب مجهودات معتبرة يبذلها المهربون، لا لإخفاء بضائعهم المهَرَّبَة فحسب، بل لإظهار سلوكهم بشكل عادى، وذلك للتقليل من احتمال اكتشاف عملياتهم التهريبية؛ فهذه الطريقة يمكنها أيضاً تخليص أشخاص يساهمون دون علمهم في التهريب فيُعتبَرون «**مشاركين بصفة حيادية**» في هذا النشاط الاقتصادي غير الشرعي. وإذا كان «**الفاعل الإيجابي**» هو مَنْ يقوم بتنفيذ عملية التهريب بنفسه أو بواسطة مستخدميه، في حين

كان «**الفاعل السلبي**» لا يتدخل في تنفيذها المباشر بل يعمل على دعمها، كأن يقوم مثلاً بتموين المهرِّب بالسلع التي تنتجها مؤسسته بصفة قانونية مع علمه بتسريبها لاحقاً نحو دول الجوار. وفي كلتا الوضعيتين (تدخل إيجابي أو سلبي) فإن الفاعلين يُعتبَرون شركاء في عملية التهريب (براهمى ، ٢٠١٢: ٧٩).

- **مراحل تنفيذ عمليات اقتصاديات التهريب وحلقاتها المتشابكة:**

يتميز المهربون بالذكاء والدهاء والتنظيم الجيد، ومن ثم يسعون باستمرار لابتكار طرق جديدة للتهريب، واستخدام الأساليب الحديثة لترويج سلعهم المهربة لتحقيق الكسب المادي والثراء الفاحش (العتيبى، ٢٠٠٨: ٤٥). إن تتبع مراحل تنفيذ عمليات التهريب يكشف بجلاء عن وجود نمط دقيق من تقسيم العمل، وتقاسم لعب الأدوار بين مختلف الفاعليين فى تنفيذها وإتمام ديناميا تها غير الشرعية بنجاح باهر.

واعتماداً على مسلمات الدراسة التي قام بها «**جيرار فارنه**Gérard Verna» حول: ظاهرة التهريب، يظهر بأن عمليات التهريب تحتمل لتنفيذها المرور بعدة مراحل أهمها: التموين، البيع، التجهيز، النقل، الشراء، التوزيع والاستهلاك (براهمى، ٢٠١٢: ٨٠-٨٣).

– التموين:

يتعلق الأمر بإرادة وإمكانية توريدكميات من البضائع للاستجابة إلى طلبات محددة، ويمكن أن تكون البضائع المنتَجة والمعروضة للتهريب أكبر من الطلبات المسجَّلَة، وفي هذا الحال لا بد من العدول عن تهريب الكميات الزائدة أو البحث عن زبائن آخرين يُعبِّرون عن نفس الاحتياجات، وذلك للوصول إلى حد أدنى من الإنتاج.

– البيع:

الرغبة في بيع بضائع مهربة يتطلب من المنتِج البحث عن الزبائن للشراء، ويُعتبَر في هذه الحالة المنتِج بمثابة فاعل سلبي في حلقة التهريب، لأنه لا يمكنه أن يتجاهل مع من هم زبائنه الفعليون، ويتم ذلك من خلال وسطاء وشركاء فعليين في عمليات التهريب بين المنتِج والزبون، لا

يمكن الاستغناء عنهم، إذ إنهم بِحُكْمِ معرفتهم الميدانية بأوضاع السوق، يستطيعون إيجاد زبائن يبيعون لهم البضائع المهرَّبة.

– التعليب والتجهيز:

تعليب وتجهيز البضائع المراد تهريبها يُعتبرعمليةً أساسيةً ضمن حلقة التهريب، حيث تأخذ الشكل النهائي للمنتَج المراد تهريبه، وشروط نقله، وشكله، ويعتبر من بين الشروط الهامة التي يُتفق عليها، كاستعمال علاماتٍ مقلدة أو استعمال أشكال أو علامات مميزة استجابة لمتطلبات التسويق المحلي. والاستجابة لشروط النقل.

– النقل:

يُعد نقل البضائع المهرَبة المرحلة الأكثر تعقيداً في حلقة التهريب، حيث يُعتبر كل الفاعلين فيها بمثابة فاعلين إيجابيين، وتختلف التقنيات المستخدمة حسب طبيعة الحدود المراد خرقها، ونوعية البضائع المهرَّبة أيضاً.

– الشراء:

يُعتبَر شراء البضائع المهرَّبَة عملاً غير مشروع، ويُعَدُّ الشاري في هذه الحالة فاعلاً إيجابياً، بل قد يُعتبَر المحرك الأساسي لعملية التهريب؛ وتتم هذه العملية في سريةٍ تامة، وتقتضي تأميناً كبيراً لما تنطوي عليه من مخاطر كبيرة.

– التوزيع:

يتم بيع البضائع المهرَّبَة وتوزيعها في السوق المحلي سواء للبائعين بالجملة أوالتجزئة أو بشكلٍ مباشرٍ للمستهلك النهائي، وتُشكِّل بالتالي مخاطر كبيرة، نظراً لإمكانية الكشف عنها.

– الاستهلاك:

استهلاك البضائع المهرَّبة يُعتبَر آخر مرحلة ضمن حلقة التهريب، حيث يُعد المستهلكون فاعلين سلبيين، بالرغم من أنهم يمارسون هذا السلوك في غالب الأحيان عن حُسنِ نية.

(د): مظاهر اقتصاديات التهريب:

لقد صار التهريب عبر الدروب والوديان وتصاعد عمليات تكوين «**شبكات اقتصاديات الحدود**» غير الشرعية مصدراً أساسياً للحياة. فثمة تنوع في نوعية التهريب في منطقة الدراسة الحدودية على النحو الآتي:

- **الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والإتجار بهم:**

لا شك أن هناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والاتجار بهم، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجؤون إلى أباطرة تهريب البشر لتنظيم هروبهم، وقد يستغلون بتسليمهم لعصابات متخصصة في تجارة الأعضاء، حيث تزدهر تجارة عبودية القرن الحادى والعشرين بصورة متنامية لتلبي الطلب العالمي على العمالة غير القانونية الرخيصة والمستضعفة.

وفي هذا السياق عُرِفَ مصطلح «**الهجرة غير الشرعية**» الذى يرادف في معناه «**تهريب البشر**» بأنه جلب ونقل وتدبيرالدخول غير القانوني لشخص ما إلى أي دولة ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين الدائمين بها. وذلك من أجل الحصول على مزايا ومنافع مالية (نصيرة، ٢٠١٨: ٥٣١)، ويستلزم ذلك أن يَسْتَعْمِلَ «**المهرّب**» طرقاً تخالف الشروط اللازمة للدخول المشروع إلى إقليم دولة أخرى، وذلك بهدف تحقيق الربح لنفسه وتحقيق غاية المهاجر غير الشرعى (حدوش، ٢٠١٧: ٢٠٤). والمشكلة الأكثر تعقيداً تكمن في أن تهريب البشر يستدعي تحرك أشكال أخرى من الأنشطة غير الشرعية مثل: تزوير وثائق الهوية وإعارة جوازات سفر مسروقة والحصول عليها بتأشرات مزورة، إضافةً إلى استغلالهم في الدعارة أو العمل القسري أو الاسترقاق في دول الاستقبال.

ومن الصعب في الممارسة العملية، التمييز بين «تهريب البشر» و«الاتجار بهم»، باعتبارهما أخطر الجرائم التى تهدد الكيان الدولي والإنساني في الوقت نفسه. ففي كثير من الحالات، يكون ضحايا الاتجار بالأشخاص في البدء مهاجرين مهربين. كما أن العناصر المميزة بين هذا التهريب وذاك الاتجار بالبشر كثيراً ما تكون شديدة الدقة والتداخل فيما بينهما (قارة، ٢٠١٣: ١٠٤). بيد أن الفرق الجوهري بين تهريب البشر والإتجار فيهم يكمن في أن كلتا الجريمتين تشترك في نقل الأشخاص من مكان إلى آخر من دولة إلى أخرى، فجريمة «**الاتجار بالبشر**» لها ركنان هامان

أولهما: القسر أو القهر أو الاحتيال أو الخطف واستخدام القوة، ويتمثل الركن الثاني في استغلال الضحايا في عمل إجرامي. أما «**تهريب البشر**» فهو المساعدة إلى الولوج إلى داخل دولة غير مصرح بالدخول إليها، دون أن يكون هناك استغلال لاحق للشخص المهرب (التنى، ٢٠١١: ٤٨).

ويمثِّل تهريب الرقيق في منطقة الدراسة نشاطًا رائجًا، يجد من يقف وراءه وينفق الملايين على استمراره؛ لأنه يُدّر أرباحًا هائلة تصل لأضعاف ما يتم إنفاقه، خاصة أن استيراد العبيد من أفريقيا؛ لتصديرهم إلى إسرائيل عبر الأراضي المصرية، تتحكم فيه شبكات من المافيا ممتدة النفوذ والتأثير في مختلف دول العالم.

ولقد أثبت أحد التقارير الصادرة عن مجموعة المراقبة التابعة لمجلس الأمن الدولى أن عناصر من الجيش والحكومة الأريترية يلعبون دوراً بارزاً في عملية تهريب المهاجرين، حيث يُشكِّل هؤلاء حلقة الوصل بين شبكات تهريب المهاجرين في شرق السودان وبين الأريتريين واللاجئين القادمين من منطقة القرن الأفريقي (Regional Mixed Secetarial، ٣٨ :٢٠١٣). في حين تَتّهِم «منظمة هيومن رايتس واتش» قوات الأمن السوادنية بالضلوع فى عمليات الاتجار بالبشر التى تُجري بين السودان وجزيرة سيناء المصرية، وفق تقرير أصدرته وزارة الخارجية الإمريكية حول: «حالة الإتجار بالبشر في عام ٢٠١٥م»، تم تصنيف السودان ضمن قائمة الدول الأسوء فى الاتجار بالبشر، حيث يَعبر المتسللون عبر حدودها بطرق غير شرعية، بمساعدة بعض عناصر قبيلة الرشايدة، ويتم تهريبهم إلى سيناء، وينجح البعض منهم في الوصول إلى إسرائيل أو أوروبا (عبدالحليم، ٢٠٠٨: ١٩).

هذا، وتعد دولة السودان الوجهة المفضلة للاجئين السوريين للدخول إلى مصر عن طريق الهجرة غير الشرعية، إما للاستقرار أو للإقامة المؤقتة أو العبور منها إلى الجنة الأوروبية المأمولة. فأهل مصر الأقرب شبهًا بهم، وتتوافر بها فرص عمل ومناخ آمن. ومنذ منتصف عام ٢٠١٣م فرضت مصر تأشيرة دخول مسبقة على السوريين القادمين لأراضيها، ولذا لجأ أغلبهم إلى شراء هذه التأشيرة بمبالغ تتجاوز آلاف الدولارات، بينما لجأ البعض الآخر إلى ملاذٍ غير شرعى لدخولها، سواءً من خلال جوازات سفر سودانية وبطاقات الهوية الشخصية المزورة، أو التسلل ضمن شبكات التهريب عبر رحلة خطيرة ومميتة في بعض الأحيان، فبحسب شهاداتٍ سُمِعَت ممن

نجوا منها، يجري شحن المتسللين في عربات نصف نقل غير مؤهلة لنقل البشر، وفي ظروف مناخية شديدة القسوة، وسط رمال الصحراء ودروبها الوعرة تتجاوز مدتها ست ساعات، ومن بين المتسللين أطفال ونساء وعجائز، يطلب منهم المهربون النزول من الشاحنة والسير على الأقدام داخل الحدود المصرية، ووفقاً لرواية أحد «الإخباريين» في إحدى المرّات انقلبت الشاحنات، فتركهم المهربون عبر الأودية الجبلية ولاذوا بالفرار، سيدة عجوز توفيت، فدفنها ابنها في الصحراء، ودورية شرطة مصرية أنقذت بقيتهم. فالخطر الحقيقي الذي يواجههم هو الموت، إما من خلال الحوادث التي تتعرض لها السيارات الناقلة لهم، أو خطر اشتباك المهربين وقوات حرس الحدود.

- **تهريب السلاح:**

إن أخطر نشاط لظاهرة التهريب في المنطقة الحدودية محور الدراسة بدأ من مطلع عقد الثمانينات وربما قبل ذلك بقليل يتمثَّل في تهريب السلاح الثقيل والذى تعدى حدود المستوى الداخلي ليمتد إلى أبعد من ذلك. وحسب تقديرات خبراء أمنيين، فإن السلاح القادم عبر ولاية كسلا السودانية يتحرك باتجاه الحدود المصرية، وتتولى مجموعات بدوية تأمينه مقابل مبالغ نقدية. ولاشك أن أجهزة مخابرات عالمية لها دور أساسي من خلال تنظيمات سرية تنفذ استراتيجيتها.

وبعد دخول الألفية الجديدة وانسحاب إسرائيل من قطاع غزة عام ١٩٨٢م بدأت مرحلة حفر آلاف الأنفاق تحت الأرض فى الشريط الحدودى بين سيناء وقطاع غزة. وبعد تشديد إسرائيل حصارها على القطاع، ارتفعت أسعار السلاح مقارنة بأنماط التهريب الأخرى، وقد شهدت تلك الفترة تهريب الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون وقاذفات الـ آربى جى وراجمات الصواريخ والمتفجرات. وفى ظل الأحداث الدرامية التى مرت بمصر بعد عام٢٠١١م، تغيرت خارطة تهريب البضائع والأسلحة مرة أخرى، وظهر حينها طريق التهريب من منطقة بورسودان، حيث كانت تأتي الأسلحة إما من الصومال أو أريتريا أو عبرشاحنات تُفرغها سفن إيرانية على شواطي البحرالأحمر، وتتصدر المشهد قبيلة الرشايدة المنتشرة في شرق السودان (وفي منطقة الدراسة)، وعبر قوافل سيارات الدفع الرباعي، يقوم أفراد هذه القبيلة بحمل الأسلحة ونقلها إلى الحدود المصرية في منطقة الدراسة، ثم تصل منها إلى قناة السويس وتُحمل شُحنات السلاح في قوارب صغيرة إلى داخل سيناء لتصل إلى غزة عبر الأنفاق (شهاب الدين، بلا: ٥٧). ولهذا، يشيرجهاز شئون القبائل إلى استمرار عمليات تهريب الأسلحة الآلية من السودان إلى مصر

بكميات كبيرة من خلال منطقة الدراسة والدروب الصحراوية بمساعدة قبائل الرشايدة (مصطفى، ٢٠١٥: ٢٤٥)، الأمر الذى يجعل المناطق الحدودية المصرية مصدرَ تهديدٍ مباشراً للأمن القومى.

- **تهريب العملات النقدية الأجنبية (الدولار):**

يعتبر تهريب العملات الأجنبية – سواء إلى الداخل أو الخارج – هدفاً للكثير من الأفراد والجماعات بغرض تعظيم الربح المادي غير المشروع، وخاصة عند محاولة إدخال عملات مزوَّرة، وما يترتَّب عنه من إستنزاف وزعزعة للاقتصاد الوطني (مراد، ٢٠١٨: ٢١٦).ولقد اتسعت أنشطة عصابات ومافيا التهريب لتشمل تهريب الدولار على وجة الخصوص والذى يحقق عوائد مالية خيالية للمهربين ويضعف من قدرات الاقتصاد المصرى، بسحب مخزون نقدي من العملات الصعبة. وهى ظاهرة وُجدت منذ عشرات السنين نتيجة لنقص الدولار في السوق السودانية بفعل العقوبات الأمريكية، وارتفاع سعر صرفة مقابل الجنية السوداني بالسوق الموازي، ولذا تحاول عصابات التهريب تجميع وشراء كميات كبيرة منه بمحافظات الدلتا والقاهرة، خاصة مناطق عابدين والعتبة ووسط البلد، ومن ثم نقلها إلى منطقة الدراسة حيث تخرج منها عبر التماس الحدودي. ومن الواضح أن مهربي الدولارات لا يخاطرون بحياتهم بالسير في نفس المدقات الجبلية المخصصة لتهريب السلاح والمخدرات ولكنهم يسلكون مسارات جبلية أخرى بديلة.

- **تهريب الأرز:**

تتم عمليات «**تهريب الأرز**» من منطقة الدراسة عن طريقين: «**الطريقة الأولى**» عبر «**السيارات**»، فكميات الأرز التي تأتي من محافظات الوجه البحرى تتنوع خطوط سير عملياتها التهريبية المتعرجة بين الطريق الرسمي، والممرات الصحراوية غير الرسمية، كى لا تكتشفها القوات الأمنية ذات الحضور المحدود، ويتم تقسيم مسرح منطقة تهريب الأرز إلى مسافات، فكل ١٠كم^{٢} تجد شخصاً يسلِّم الآخر عن طريق الاتصالات، ولهم مدقات تنتهي إلى الجبل بحيث تختفي السيارات إذا تبين وجود كمين داخل الطريق الرئيسي، وتعرف هذه العمليات باسم «**النطة**». وتعتبر منطقة الدراسة «ترانزيت» لناقلي الأرز، حيث يتم التسليم من سيارات النقل إلى سيارات دفع رباعى صغيرة أحدث موديل غالباً «بدون لوحات» لتولي النقل إلى خارج الحدود ليتسلمها آخرون من دولة الجوار، ويتكفلون بتوصيلها لما لهم من علاقات وطيدة مع ضباط الدولة المجاورة الذين يسهِّلون عمليات التهريب مقابل رشاوٍ. وتستغرق رحلة تهريب الأرز براً عبر السيارات

ساعة ونصف الساعة للوصول عبر المدقات الجبلية خارج منطقة الدراسة. أما «**الطريقة الثانية**» فتتم بحراً عبر «**مراكب الصيد**»، التي تتقابل مع بعضها البعض في آخر الحدود المصرية مع دولة الجوار، لتتم عملية التبادل. وفى هذا السياق، يقول أحد الإخباريين: «التهريب ليس عن طريق البر فقط بل فى البحر أيضاً، موضحاً أن البحر الأحمر يكون أكثر أمناً أحياناً، وفى بعض الأحيان يتم تبادل تلك الأجولة مع أطنان من الأسماك». ويذكر «إخبارى آخر» بأن: «عدداً قليلاً من صيادي المنطقة يعمل فى تهريب الأرز، وأغلب المهربين عبر البحر صيادون وافدون ترسو قواربهم في مراسي غيرشرعية». وقد تم ضبط العديد من مراكب الصيد والسيارات التي تقوم بتهريب الأرز، وإحباطها عن طريق المخابرات الحربية وقوات حرس الحدود. وفى هذا السياق، يقول «أحد الإخباريين»: «إن مطاردات قوات الأمن صعبة وبيضربوا نار وناس كتير بتموت وناس بتتشل، إضافة للمحاكمات فى قضايا مقاومة سلطات منع التهريب، ومحدش هيضيّع نفسه عشان ٥٠ شيكارة رز». ويرود أحد «الإخباريين» التعبير التالي المعبِّرعن معاناة مهربي الأرز فى منطقة الدراسة «ما هو لو لقى شغلانة ماكانش اشتغل فى التهريب»، مشيراً إلى أن مهرِّب الأرز يقوم بحمل ثلاثين أوأربعين جوال أرز على عربة وحين يتم القبض عليه تُصادَرالعربة وتكون عليها أقساط ويدخل السجن لسنوات، ليعود للبلدة وقد تحوَّل لمجرم»، «بيرجع بقى فى وضع تاني.. يبقى مجرم محترف ويتحوَّل من تهريب الرز إلى تهريب المخدرات والسلاح»، ويقول «إخباري آخر»: «الشباب هنا يتخرج ومايلاقيش شغل هيعمل إيه هياكل منين..أسهل حاجه إنك تشتغل فى التهريب»، ويؤكد «إخباري ثالث»:«مش هنسيب إخواتنا جعانين اللى بنهرب لهم الرز ولاد عمنا»، مشيراً إلى أن التهريب يكون بين أبناء العمومة من القبائل الموجودة فى دولة الجوار، ومن ثم يتقاسمون معاً ثمار عمليات التهريب. ولا يكتفي مهربو الأرز بإرساله فقط، ولكن يبادلون سلعة أخرى معه يجلبونها من دولة الجوار وهى ثمرة «**المانجو**»، ذات كفاءة عالية وسعرها مرتفع فى مصر، ويُمنع استيرادها، مما يجعل من التهريب الوسيلة الوحيدة للحصول عليها».

- **تهريب الإبل:**

تدخل الإبل إلى منطقة الدراسة الحدودية بطرق شرعية وأخرى غيرشرعية، فالطريق الشرعي يكون عن طريق منافذ الحدود وشئون القبائل، حيث يتم منح التاجر تصريحاً بعدد الإبل، وهو ما يطلق عليه «**شيك**»، وبناءً عليه يدخل الحجر البيطري، ويتم اتخاذ كافة الإجراءات الرسمية

المتبعة، ويتم حقنها وأخذ عينة من الدم وتحليلها، ويدخل فى مرحلة الكي وإصدار بطاقة لكل جمل. ولا يتم بيع الجمال وتداولها بدون هذه البطاقة، وبعدها يتم عمل تصاريح من الوحدة المحلية ومجلس المدينة وجهاز شئون القبائل، ويتم تحديد عدد الجِمال والمدينة المتجهة إليها. وفي بعض الأحيان يستغل المهربون هذه التصاريح والتى مدتها (٤٨ ساعة)، ويقومون بضربها وتهريب الجِمال بدون دفع رسومها البالغ (١٥٠جنيهاً)، منها: (٨٥ جنيهاً) لصالح مجلس المدينة، و(١٠ جنيهات) لشئون القبائل، و(٣٥ جنيهاً) للحجر البيطري، وبعض السائقين يخرجون من منطقة الدراسة لتسليم الجمال خارجها في إحدى المناطق القريبة، ثم يعود فى اليوم التالي مباشرة ويأخذ نقلة ثانية بنفس التصريح. وعن سبل عمليات تهريب الجمال بطريق غيرشرعية، فيتم من خلال «**العتبة**» وهى منطقة فى الجبل منخفضة تدخلها سيارات تهريب الجمال من دولة الجوار ويتم تصديره من منطقة الدراسة إلى خارجها، حيث يتم تسجيل الجمال المهربة تحت «اسم جمل محلس»على أنه من إنتاج المنطقة المحلية، كما أسلفنا.

- **تهريب مخ الأبقار:**

لا يتم استخدام مخ الأبقار تقريباً خارج مصر، وإنتاجه المحلي لا يكفي استهلاكه الكبير، فالمخ يزن ما بين ٣٠٠ إلى٣٥٠ جرامًا، وبالتالي يتم استيراده، أو قد يدخل عن طريق التهريب، مما يمثل خطورة على صحة الإنسان، حيث لم يتم الكشف عليه أو معرفة مصدره. فمن الممكن أن تكون العدوى منتقلة من حيوان مريض، ومن ثم ينتقل هذا المرض بالتبعية إلى الإنسان الذى يتناولها. فظاهرة «**تهريب المخ البقرى**» لمصر تجارة رائجة من دولة الجوار، حيث ترتفع أسعارها بمصر مما دفع بالعديد لتهريبه عبر منطقة الدراسة. ويذكر أن نسباً كبيرة من المخ البقري تتعرض للفساد بسبب عوامل الطقس وسرعة تلفه، نظراً لوصولها منتهية الصلاحية. وأثناء إحدى الزيارات الميدانية لمنطقة الدراسة لاحظ الباحث على المدقات الجبلية، وعلى الطريق الرئيسي آثار لكميات كبيرة من الأكياس النافقة من المخ البقري التالف ذي الرائحة الكريهة مع طول المسافة، يعتقد أنها مهربة تمهيداً لبيعها للمطاعم المصرية.

- **تهريب السلاحف:**

تجدر الإشارة إلى أنه في المنطقة محور الدراسة توجد «**تجارة غير مشروعة**» لبعض الحيوانات التى يُمنَع صيدها بموجب قانون خاص بذلك لتعرضها للانقراض، ففي ديسمبرعام

(٢٠١٩م) تم إحباط تهريب عدد (٤٠) سلحفاة من نوع African Suprred Tortoise في حالة جيدة بحوزة اثنين من المهربين قبل تهريبها للخارج.

- **تهريب خيار البحر:**

من بين أنواع «**اقتصاديات التهريب**» الأخرى فى منطقة الدراسة التى تتم عبر البحر، تلك العمليات المرتبطة بتهريب ما يُعرف «**بخيار البحر**»، استغلالاً لوهم أنه يعد مقوياً جنسياً، وهو عبارة عن حيوان يعيش في قاع البحر إما مدفوناً في الرمال أو تحت الصخور، وبين الشعاب المرجانية والطحالب والنباتات البحرية. ونظراً لاحتوائه على فيتامين A، فيتامين B^{1}، وB^{2}، وB^{3}، وبعض المعادن، مما يعطي انطباعاً بأنه يمثِّل مقوياً عاماً وبخاصة للقدرات الجنسية.

- **تهريب السعوط / التمباك:**

نتيجة لإقدام بعض سكان منطقة الدراسة على تعاطي«**السعوط**» أو ما يسمونها «**بالتمباك**» وفقًا لما أورده أحد «الإخباريين» تأتي المدغة من السودان تهريباً من خلال تجار الجمال الذين يجلبونها معهم في شاحناتهم، وأحيانًا السائقين الذين يأتون بالبضائع، حيث يدخلونها كنوع من الربح الهامشي، (بيطلعوا منها مصاريفهم)، حسب قولهم، ويوزعونها بالرطل (الكيلو يزن ٢ رطل وربع). وتباع داخل المنطقة بالتجزئة في أكياس صغيرة لا يزيد الكيس على ٢٠ جرامًا، يصل سعر الكيس الواحد ثلاثة جنيهات، وتستخدم بحسب حالة التعلق بها (القصبي، ٢٠١٩: ٥٥٥).

(٣): تأثير أنشطة أقتصاديات التهريب وانعاكاستهاعلى حياة البدو أبناء قبائل المنطقة الحدودية:

الحقيقة أن طبيعة مجتمع الدراسة (الأيكولوجية) لم تتح للبدو أو غيرهم من قاطني تلك المناطق الحدودية النائية القيام بأية أنشطة اقتصادية سوى الأولية منها والمرتبطة بالطبيعة، والمتولدة في الأساس من الموقع الجغرافي، فهي «اقتصاديات معيشية» بمعنى انشغال الناس طيلة أوقاتهم بموارد طعامهم اليومي أو الفصلي بما يكفي حياتهم المعيشية البسيطة بالبقاء بالكاد، دونما الاهتمام بالإستثمار من أجل المستقبل (القصبي، ٢٠١٨: ٢٣٠)، ويُعد «الرعي» من أهم هذه الأنشطة

السائدة نظرًا لاتساع المراعي، وحرية تحرك الرعاة في المناطق الشاسعة التي يظهر فيها العشب خصوصًا بعد سقوط المطر، فالمراعي حقٌّ مشاعٌّ للجميع (مصطفي، ٢٠١٨ : ١٣٧)، ولذا تشكِّل مهنة «الرعي» مصدراً رئيسياً لكسب الدخل لدى سكان منطقة الدراسة على اختلاف قبائلهم، كما يقوم بعض الرعاة بزراعة بعض الخضر ومحصول الطماطم عقب انتهاء موسم السيول مباشرة، وتأتي «التجارة» في المرتبة الثانية، وتعتبر تجارة الجمال من أهم أنواعها المتاحة، فضلاً عن مهنة «صيد الأسماك» التي يتوارثونها (أحمد، ١٩٩٨: ٥-٦). كما تتواجد بالمنطقة الأخشاب حيث الأشجار والشجيرات الجافة وما تجرفه السيول منها والتي أمكن تحويلها إلى فحم نباتي مما أوجد حرفة التفحيم، وكذلك حرفة جمع الأعشاب الطبية كحلفا البر والحرجل والسكران والمسيسة وبيعها. وهناك بعض «الصناعات والحرف اليدوية» كصناعة الشِبَاك التي تقوم بها النساء، وصناعات السيوف والخناجر (مصطفي، ١٩٩٩: ٥١)، وتصنيع بعض الأدوات من خامات البيئة مثل: الخوص، والسجاد، وصناعة الميدليات من الخرز الملون، وبعض المصنوعات (عبدالعزيز، ٢٠٠٨: ١٥٥) التي تستخدم في الزينة وحلي النساء.

وأمام إغراءت عوائد التهريب وما تمثِّله من لقمة عيش وتوليد دخول تحسِّن من مستوى معيشتهم، تفاقم العمل غير الشرعي وأهملت ممارسة أنماط الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى – السالف ذكرها – قليلة العائد المادى.

والحق أن التهريب بالنسبة للأشخاص البدو أمرٌ تلقائي وسهل وذلك لأنه درج على القيام به، ويعرف جيداً الدروب والمسالك الجبلية التى يمر بها أى أنه على وعي بمعوقاته، وتلك طبيعة الشخص البدوي حينما يألف أمراً، فإنه لا يقبل ولن يُقدم بسهولة على غيره (عبدالمالك، ٢٠٠٨: ٣٠٨).

ويمكن تفسيرالتحوُّل صوب أعمال التهريب من قِبل البدوي في ضوء تغير رؤيتهم للعالَم، حيث كانت تسود قبل ذلك القيم التقليدية التي تعمل على احترام الكبير والمحافظة على البناء الأسري والقبلي والابتعاد عن المحرمات واحترام قانون الدولة. فمع تغير رؤى الأشخاص وقبولهم العمل بالتهريب حدث تفكك العديد من الأسر داخل المجتمع البدوي بسبب انسلاخ الأشخاص عنها ونمو المعرفة المادية وتراجع سلطة الآباء الاقتصادية داخل أسرهم المعيشية، وبالتالي أدى إلى تراجع القيم الخاصة باحترام كبار السن وقيم الحلال والحرام (عبدالمالك، ٢٠٠٨: ٢٦٠). وبشكلٍ

عام، أثَّرالتهريب بالسلب على واقع المجتمعات الحدودية عادات الناس وتقاليدهم، كما أن استمرار ممارساته في المستقبل سيؤدي بالطبع إلى مزيد من التفكك في النسق القبلي وتدني العلاقات الاجتماعية والقيم الأخلاقية وإضعاف روح الانتماء واللامبالاة.

ويعد التفاوت الاجتماعي من أبرز الآثار الاجتماعية الخطيرة للتهريب، حيث يتمكن المهربون من تحقيق مكاسب مادية معتبرة، يتحولون من خلالها إلى أثرياء جدد في وقت قياسي، وهو ما يؤدى إلى اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة. ولما كان هذا التفاوت لا يرتكز على أسس مشروعة تبرّره، ولم يكن ثمرة عمل وكد ومثابرة ، فإنه من المفترض أن تكون له تداعيات سلبية على منظومة القيم الاجتماعية (تريكى، ٢٠١٤: ١٥٢)، ولا سيما قيمة العمل وتحصيل الرزق والمعاش وما يترتب عليها من إنفاق وإستهلاك وطريقة الحياة.

وعند عقد مقارنة بسيطة لمسألة الفروق النقدية المالية المتحصلة من عائدات أنشطة التهريب في مقابل عوائد الأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى والتى كانوا يمارسونها داخل مجتمعاتهم المحلية الحدودية، نجد أن بعض المهربين قد تعاملوا مع التهريب «كورقة يانصيب» سعوا من خلالها إلى تحقيق طموحات أو بالأحرى «نقلة اجتماعية» جديدة مغايرة تنقلهم من واقع البؤس والتهميش – خاصة في ظل الشحة المكانية التى تعيشها مجتمعاتهم النائية – إلى واقع أكثر رغداً وثراء فاحش.

وعلى مستوى الأسر والأفراد، وجد أبناء البدو في ممارسات التهريب فرصة آنية وبديلاً متاحاً وممكناً لحل مشكلاتهم وتحقيق بعض طموحاتهم في تعديل أوضاعهم الحياتية وتحسينها، وهي رغبة وَجَدَت صدى في محاكاة وتقليد بعضهم البعض لأخذ قرار وزمام المبادرة للالتحاق بأفعال التهريب بناء على وعي نوعي وحالة نفسية ومنظومة قيميه.

بيد أنه في ظل تشديد الإجراءات الأمنية من قِبل الدولة المصرية وبسط سيطرتها على الحدود، يبدو من الصعب على قاطني المناطق الحدودية الاستمرار في ممارسة أنشطتهم التهريبية، ولذا يتخوفون من قطع أرزاقهم والذى يعد التهريب على ضفتي الحدود المصرية ودولة الجوار من مصادرها الأساسي.

الخاتمة: الاستخلاصات العامة والخاصة والدلالات النظرية والتطبيقية للنتائج:

(١): الاستخلاصات العامة للنتائج في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستخلاصات العامة هي علي النحو الآتي:

(أ): من المؤكد أن معظم المجتمعات قد عانت وما تزال من ظاهرة التهريب التى لا تقتصر انعكاستها السلبية على هذا المجتمع أو ذاك وحده، بل إن كثيراً من المجتمعات لا تكاد تخلو من تغلغل هذه الظاهرة إلى عمقها الجغرافي والسكاني ولو على قدر معين، ولكن الاختلاف القائم يبقى في أنماط التصنيف السلعي التهريبي ودرجات ذرواته التى تتحدد مجالاته باختلاف الزمان والمكان تبعاً لنشأة وتطورهذه الظاهرة بين مجتمع وآخر، ومستوى تفاوت التطور الاجتماعي والاقتصادي والميل الاستهلاكي لدى السكان ونوعية الرفاهية الاجتماعية، فضلاً عن آلية النظم الاقتصادية السائدة، إضافة إلى درجة الانفتاح وحجم القيود ونوعية تجارة السلع التهريبية (الصالحى ، ٢٠٠٠: ٢١٨-٢١٩).

(ب): التهريب كعملية وسلوك فردى نجم عن لحظة تاريخية وظروف بنائية التقت فيها وتقاربت مصالح الأطراف المختلفة الفاعلة، فتفاعلت مجمل الظروف والعوامل فيما بينها لتوفير سياق اجتماعي اقتصادي وثقافي وجغرافي وفيزيقي، دَعَّمَ وجود التهريب ويَسَّرَ إعادة إنتاجه داخل المجال الحدودي.

(ج): ثمة تقاليد يراعي فيها المهربّون روابط إثنوجرافية ثقافية واجتماعية قرابية، وهو ما يجعل من الرّبط الآلي بين التهريب والإرهاب تجنياً على مجموعات بشرية على جانبي الحدود ابتدعت لنفسها وسائل عيش في ظلّ التجاهل التام لمعاناتهم من قِبل الدول. فالإرهاب قد يتقاطع مع التهريب، ولكن التهريب بصيغته التقليدية المتداولة في الفضاء الحدودي المصري هو بالضرورة ليس من الإرهاب في شيء.

(د): تَحْمِلُ ظاهرة التهريب عبر المجال الحدودي في طياتها «ثقافة فرعية جانحة» وانحرافاً عن المعايير النمطية المعترف بشرعيتها، ومعادية صراحة لنمط الضبط الاجتماعي السائد داخل المجتمعات البدوية، ومن ثمَّ يتطلب الأمر الوقوف على أنماط التفاعلات المختلفة التى تظهر بين ممارسي هذا النشاط التهريبي غير المشروع، وكيفية تشكُّل نظرتهم لذواتهم، في مقابل نظرة الآخرين

وردود أفعال مجتمعهم المحلي الحدودي الصغير أو مجتمعهم الكبير حيال أنشطتهم التهريبية الممارسة.

(هـ): تساهم نظرة المجتمع إلى التهريب – سواء كانت في صورة عدم مبالاة أو في صورة استحسان – في زيادة نسبة معدلات جرائم التهريب، والسبب في ذلك أن ارتكاب مثل هذه الجرائم لا يلقى مقاومة نفسية لدى المهرِّب تقف عقبة تحول دون إقدامه على القيام بأعمال التهريب، بل ولا يتردد قبل ارتكاب هذا النوع من الجرائم، كما أنه يكون مطمئناً إلى تعدد الفرص المتاحة له للإفلات من عقوبة الجريمة تأسيساً على أن أفراد المجتمع سوف لا يهتمون بالإبلاغ عنه ولا يجتهدون لضبطه، وأيضاً فإنه سوف لا يصعب عليه التكيُّف مع المجتمع والاندماج فيه بعد استيفائه للعقوبة لأن الجماعة لا تستنكر هذه الأفعال، بل تستحسنها (منصور، ٢٠٠٩: ١٠٤).

(٢): الاستخلاصات الخاصة للنتائج في ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة:

لقد توصلت الدراسة إلى استخلاصات خاصة – في ضوء التصور النظري والإستراتيجية المنهجية – يمكن تناولها وفقًا للأهداف والتساؤلات التي تعرضت لها، علي النحو الآتي:

أولاً: فيما يتصل بنتائج الإجابة على التساؤل الفرعي الأول المرتبط بطبيعة الظروف والعوامل المفسرة لتنامي اقتصاديات التهريب: كشفت نتائج التحليل البنائى التاريخي الذي تبنته الدراسة الراهنة: عدم فصل الظاهرة عن سياقها التاريخي لأن ذلك يعزلها عن إنسانيتها، فالتاريخ صناعة الإنسان فهو من أرسى قواعد بنائية يحتكم إليها، ويخضع لها وكأنها قوى إلزامية لا مناص له منها، كما أبانت النتائج أيضاً أن فك خيوط التشابك القائم بين العوامل والمتغيرات المشَكِلة لظاهرة اقتصاديات التهريب عبرالحدود يقتضي منا فهم الوزن النسبي لفاعلية كل متغير على حده، ومن جانب آخر فهم التأثير المتبادل بين كافة أبعاد هذه المتغيرات والنظر إليها في سياق بنائي عام. وعليه، فإن الظروف والعوامل البنائية التاريخية المحلية: (السياسية، والجغرافية، والاجتماعية، والثقافية، والعرقية، والاقتصادية، والخارجية) مجتمعة –والسالف رصدها – كانت حافزاً لقيام بعض أهالي منطقة الدراسة الحدودية – بمحاولات لسد احتياجاتهم المعيشية واللجوء إلى سبل غير مشروعة – بممارسة أفعال التهريب بمختلف أنماطها وسماتها عبرمنطقتهم الحدودية

النائية. وهذا ما يجعل الحل القاضي في إطار قضايا الأمن ومطاردة المهربين ومعاقبتهم حلاً تنقصه الحكمة، مما يبقيه بعيداً كل البعد عن قضايا العدالة الاجتماعية والتهميش الاقتصادي، الأمر الذى يستوجب تكملته بالبحث عن العوامل الكامنة وراء ظاهرة اقتصاديات التهريب ثم معالجتها مع توعية المجتمع بخطورتها.

ثانياً: فيما يتعلق بنتائج الإجابة على التساؤل الفرعي الثاني المتصل بديناميات أقتصاديات التهريب من حيث: جغرافيتها ولا سيما منافذ التهريب التي تخترق المساحات الشاسعة المفتوحة للحدود البرية والبحرية مع دولة الجوار. وأن هذه الخاصية الأيكولوجية وفاعلية ديناميكية الامتداد عبر الحدود لها علاقات وطيدة بعمليات التهريب، والتي أفرزت النمط (البري، والبحري، والنمطين معاً) كما هو الحال في تهريب الأرز، حيث يستخدم المهربون قوراب الصيد، وسيارات الدفع الرباعي بدون لوحات معدنية أو بلوحات مزيفة وهواتف الثريا، عبرالدروب الصحراوية وبإرسال سيارات لاستطلاع الطريق بحجة أن هناك إبلاً وأغناماً ضالة، وبإطفاء أنوار هذه المركبات وتتبع أخرى تضئ أنوارها ليلاً، فإذا استوقفها دوريات حرس الحدود فرت السيارات ذات الأنوار المطفأة داخل المناطق الصحراوية بمعاونة من قصاصي الأثر للتخفي وتأمين خطوط التهريب وتفادي الضربات الأمنية الصارمة. وثمة أشكال للتهريب أظهرتها النتائج ما بين بسيطة، وأخرى منظمة، وثالثة جماعية، ورابعة فردية لتنميط الفاعلين (المهربين) أظهرتها الدراسة وفقاً لقيمة السلعة المهربة والطريقة المعتمدة، ولقد أبانت معطيات الدراسة الإثنوجرافية نوعية السلع المهربة، وأسواق الترويج لها، وثمة مصنف تقريبي بنوعية السلع المهربة ومظاهرها كما أفرزتها النتائج (تهريب السلع المعيشية الاستهلاكية والمستعملة في الحياة اليومية كالمواد الغذائية: زيت الزيتون والعطارة والتوابل والمكسرات والشامبوهات والكريمات والصابون والعطوروالأقمشة والمفروشات والملابس الجاهزة والسجائر والتمباك ومنتجات البلاستيك والألومنيوم،غير أن أكثرأنواع التهريب خطراً الهجرة غيرالشرعية وتهريب البشر وتجارة العبودية المعاصرة (الرقيق) من المهاجرين الأفارقة، والسوريين، وتهريب السلاح، لقد بينت نتائج الدراسة تعدي التهريب نطاقات البضائع التقليدية ليشمل تهريب العملات النقدية الأجنبية (الدولار)، كما مسَّ التهريب المعادن النفيسة كالذهب وأنواع تهريبية أخرى: (كتهريب الأرز والدقيق، والثروة الحيوانية (كالإبل والأبقار والماعز)، و(مخ الأبقار، والسلاحف، وخيار البحر) في منطقة الدراسة الحدودية التى كانت أسواقها تروّج لها مما ساعد على تصريف المواد المهربة بدون عناء يُذكَر، وهو مؤشر يعكس مدى غزو وعلانية تداولها

وتعطيل التشريعات النافذة لمكافحة التهريب، وضعف القدرة على تطبيق القوانين الجزائِية ضد المخالفات المضرة بأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: فيما يرتبط بنتائج الإجابة على التساؤل الفرعي الثالث والمتعلق بمدى تأثير أنشطة اقتصاديات التهريب وانعاكاستها على حياة البدو قاطني المنطقة: تؤكد نتائج الدراسة صحة مقولاتها فيما تمثله أنشطة التهريب من لقمة عيش وتوليد دخولٍ تحسِّن من مستوى معيشتهم وتَحُدُ من مستوى الفقر، غير أنها ساهمت فى إهمال ممارسة أنماط الأنشطة الاقتصادية التقليدية المتمثلة فى حرفتي الرعي وصيد الأسماك والتفحيم التى كانت تُدِّرُ لهم عائداً مادياً ضئيلاً لا يصل بهم إلى حد الكفاف لحياتهم المعيشية البسيطة. وكانوا يمارسونها رغم قلة امكانياتها المادية لأنه ليس أمامهم سواها. ولذا فإن المفاضلة بين مزايا وتكاليف ممارسات عمليات التهريب عبر الحدود عن غيره من مناشط «الاقتصاد المعيشي التقليدي المختلط» وتحقيق المنفعة – وفقاً لمنطق العقلانية الاقتصادية والتحليل النيوماركسي –، فإن حصاد العوائد المالية المجزية والسريعة للتهريب قد أحدثت فائضاً صافياً إيجابياً، وبالتالى استطاعت تقديم حلول لمشكلات اقتصادية مجتمعية قائمة في السياق الهامشي المعاش، وتحقيق طموحات في تعديل الأوضاع الحياتية لمجموعات من البدو قاطني المنطقة الحدودية محور الدراسة الإثنوجرافية.

(٣): الدلالات النظرية للنتائج:

في ضوء ما تم رصده وتوصيفه وتحليليه من معطيات، يمكن التركيز هنا على عدد من الدلالات النظرية المرتبطة باقتصاديات التهريب في المناطق الحدودية هى على النحوالتالي: ربما ساعدتنا مقولات «**الاقتصاد غير الرسمي**» وقضايا «**الاتجاه البنائي التاريخي**»على تفسير النتائج العامة والخاصة وكشف عمق دلالاتها النظرية على نحو يحقِّق معه الترابط والانسجام ويسمح بالتراكم المعرفي السوسيولوجي. فلا شك أن المفاهيم التفسيرية التى انبثقت من ثنايا «الاقتصاد غير الرسمي» انطوت على دلالات معرفية وأيدولوجية هامة كشفت عن غموض طبيعة التهريب، وأفصحت عن وظائفه الاقتصادية في تقديم سلع وخدمات قد تكون مغشوشة، أو رديئة، أو مقلدة لعلامات وماركات تجارية عالمية تسد حاجات السوق المحلية وإغراقها لإقبال المستهلك المصرى عليها لرخص ثمنها، مما يشجِّع ضعاف النفوس لطرق الأبواب الخلفية لإدخالها البلاد لمزيد من التربح، غير أنها توقع الضرر المباشر بركود المنتجات والمصنوعات ذات المنشأ الوطني، وتضعف

من قدرتها التنافسية، إضافة إلى ذلك، إذا كان هذا «الاقتصاد الموازي»– الذي وجد الكثير من قاطني المناطق الحدودية ضالتهم فيه لتعظيم المنفعة الاقتصادية –، والمسمَّى «بالاقتصاد الأسود» نظراً لطبيعته الإجرامية قد نجح في توليد دخولٍ خفية إلا أن نتيجة متحصلاته المالية لا تحصى في الإحصاءات الرسمية للدولة. ومن هنا ينبغى النظر إليها في سياق بنائى أعم وأشمل.

والحق أن مسلمات القضايا التفسيرية السالفة تعكس محاولة النظر إلى الخاص في إطار العام، ويتراوح مدى تفسيرها ما بين الطابع البنائي الكلي أو «الماكروسوسيولوجي» لما يحدث في المجتمع وتنظيمه، وما يترتب على ذلك من تداعيات على واقع التهريب، وما بين التأكيد على العمليات والدوافع. وهنا ينتقل التحليل من النظرة الرحبة واسعة النطاق إلى المستوى «الميكروسوسيولوجي» حيث النظرة الضيقة المحدودة نسبياً.

ولعله من بين المزايا المعرفية والمنهجية للمدخل البنائي التاريخي –الذى تبنته الدراسة الحالية–، إنه لفت الانتباه إلى جدوى النظرة التحليلية الشمولية التى تربط بين عوامل نشأة اقتصاديات التهريب وملامحه النوعية، وخصائص المشاركين فيه، وطبيعه البيئة الفيزيقية الحدودية التى يعمل في ظلها، ونمط الأنشطة التهريبية المميزة والمتنوعة، وموقف السلطات وتوجهات السياسة العامة حيال هذه الممارسات الاقتصادية غير الرسمية، وطبيعة التطور الاجتماعي والاقتصادي، وغير ذلك من عوامل ومتغيرات يصعب حصرها أو وضع نهاية لها. وربما ساعدنا تبني «النظرة الديناميكية» – كإطار تحليلي موجه– لتفسير تلك المتغيرات التى أفضت إلى فهم جيد لصورالتداخل والتساند الكامنة وراء أفعال أنشطة التهريب في المناطق الحدودية.

(٤): الدلالات التطبيقية للنتائج:

إن الوقوف حيال التداعيات الجزئية والكلية في مفعول ظاهرة اقتصاديات التهريب في المناطق الحدودية – وتغلغل عمق تأثيراتها بهذا الحجم وبهذه الأنماط من الأبعاد المدرة لمختلف جوانب معيشة المجتمع وصحة أفراده وأمنهم وسلامتهم واستقرارهم وتطورهم وتقدمهم – لا تكفي وحدها لمقاربتها. ومن ثمّ لا ينبغي التبسيط من شأنها كما يحلو للبعض، بل على العكس من ذلك، فإن المهم في الأمر هو تضافر الجهود وشحذ الهمم على المستويين الرسمي والشعبي لتحجيم نطاقها وتعطيل آلية وجودها ودرء مخاطرها قبل استفحال مفعولها وتصبح غُولاً يهدد حاضر ومستقبل التطور الاقتصادى والأمن الاجتماعي، ويبقى أمر مكافحتها وتجفيف منابعها هماً

وطنياً. ولأن اقتلاع مثل هذه الظاهرة لا يُؤسَّس إلا على التشريعات النافذة ،فإن هذه المهمة تتوازى جنباً إلى جنب مع مضاعفة بذل الجهود بهدف رفع مستوى الوعي الثقافي والقانوني للمجتمع، وتمكين أفراده من فهم حقيقة مخاطرها، واستشعار مسئولياتهم لمكافحتها (الصالحى، ٢٠٠٠: ٢١٨، ٢٣٥،٢٣٦). وترتيباًعلى ذلك، فإننا نخلص هنا بتقديم مقترحات سوسيو – اقتصادية وأجندة عمل بحلول وإجراءات وقائية وآليات لمواجهة ظاهرة اقتصاديات التهريب في المناطق الحدودية المصرية مستقبلاً على النحو الآتي:

(ا):على الرغم من الأهمية البالغة التي تمثِّلها المجتمعات الحدودية بالنسبة لقضايا الأمن المصري، إلا أن التعامل معها يحتاج إلى مراجعة مجموعة من المسارات أهمها: وضع إستراتيجية وطنية شاملة تتضمن توضيح للمصالح والتهديدات التي تحملها النطاقات الحدودية، تكون جزءًا من برنامج عمل الحكومة المصرية ويتولى البرلمان مراقبتها لدمج سكان المناطق الحدودية للحد من أفكار التهميش، والاهتمام بتفعيل التعاون الاقتصادي كمدخلٍ لتعزيز الحضور المصري في القارة الأفريقية (عبدالحليم، ٢٠١٨: ٢٠). إذ يلعب الاقتصاد وتجارة الحدود دوراً كبيراً تجاه التعايش السلمي وخلق مصالح مشتركة متينة ومتبادلة بين الشعوب. وبالتالي تتحول تلك الحدود بمشكلاتها المتعددة من حالة التنافر والتوتر إلى حالة الالتقاء والتعاون عبر سياساتٍ رشيدة (عبدالله، ٢٠١٦: ٩٧).

وتجدرالإشارة هنا إلى الإجراءات التى تبنتها الدولة المصرية لتطوير منافذ حدودها الجنوبية، وتفعيل التعاون المصري – السوداني، حيث تمثِّل هذه المنافذ مساراتٍ للتقارب بين شعبي الدولتين (عبدالحليم، ٢٠١٨: ١٨)، ولتسهيل حرية انتقال الأفراد وإحياء النشاط التجاري البينى وزيادة حجم البضائع لترتفع من (مليار إلى ١٥ مليار دولار). وفي هذا الصدد، تم افتتاح معبري (قسطل – أشكيت) البرى، و(أرقين) الحدوديين فهما بمثابة نقلة نوعية لمصر نحو القارة السمراء.

(ب): من الضروري إرساء ثقافة الأمل بين شباب المناطق الحدودية، بتوفير قروض ميسرة للتشغيل الذاتي، والمزيد من الدعم للمشروعات متناهية الصغرلتشغيل المرأة وتطوير الأشغال اليدوية البدوية لخلق موارد كريمة للرزق، وهنا تطفو استراتجية الاقتصاد التضامني والاجتماعي كتوجة تنموي جديد.

(ج): وثمة محددات هامة تشكل نمط الحياة الاقتصادية لقاطني المناطق الحدودية هي (الحيوان والبئر والمطر)، وأن التنظيم الاقتصادي ضروري لحياة قاطني تلك المجتمعات الصحراوية، ومن هنا فإن تطوير النسق الاقتصادي وتنمية رأس المال البشري اعتمادًا على طريقة المعيشة يمكن أن يحقق التنمية المنشودة التى تتجه إلى تحويل تلك المجتمعات من البداوة إلى الحضر كنسق تنموي، وهنا تتحول البني الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المحلي تدريجيًا، وبالتالي تتغير معها الأنماط السلوكية وتتحسن بدورها نوعية الحياة، وبدون ذلك تبقي هذه المتغيرات كمعوقات تسهم في تنامي أنشطة التهريب الإجرامية التى تتطلب معها تطبيق القوانين بحزم وصرامة.

(د): المنطق الجديد لتأمين الحدود المصرية هو تحويل قاطني المناطق الحدودية إلى دروع بشرية، من خلال تحسين أحوالهم المعيشية وتفعيل مشاركتهم التنموية بما يستجيب للمتطلبات الأمنية والتنموية معاً. ومن هنا نجد أن التأمين والتنمية وجهان لعملة واحدة، فتأمين الحدود يؤدِّي إلى استقرارمناطقها، واستقرارها يرسِّخ البنية التحتية التى بدورها تؤدِّي إلى التنمية، والتى تتحقَّق بسواعد الدولة وأجهزتها التخطيطية والتنفيذية وإدراتها المحلية لإنجاز هذه المهمة.

(هـ): ويقترح تنظيم حملات تثقيفية لتوعية لقاطنى المناطق الحدودية بمخاطر التهريب على الاقتصاد والأمن والتماسك المجتمعي. ويضطلع بتنفيذ هذه التوصية جهاز شئون القبائل ووزارة الشباب والرياضة، والهيئة العامة الاستعلامات والهيئة الوطنية للإعلام.

(و): وإذا كان التهريب يقوِّض السياسات الاقتصادية الحكومية التى تستهدف حماية الصناعات المحلية، فثمة استراتيجيات تَحُدُّ من تسلل المنتجات الأجنبية المهرَّبة لعل أهمها الأهتمام بجودة ونوعية إنتاج السلع المحلية،ورفع وعي المستهلك حيالها، والتوصية هنا لجهاز حماية المستهلك للقيام بهذه المهام.

(ز): ومن الواضح أن الاقتصاد غير الرسمي ، وقاطني المناطق النائية ، بمثابة حرّاس للحدود، فإن العمل على بناء جسور ثقة لتحسين المراقبة والحماية الأمنية للحدود عبر متطوعين وتجنيد مصادر من مشايخ القبائل وأبنائهم ممن يمتلكون حساً وطنياً ويضعون مصلحة الوطن فوق المصالح والمكاسب الشخصية لدعم ثقافة التبليغ والإرشاد عن عمليات التهريب مع ضمان السرية والسلامة، على أن تَصْرِفَ لهم الدولة مكافآت مجزية.

وأخيراً: يمكن الإشارة إلى مجموعة من القضايا الهامة الجديرة بالدراسة التى يُنتظَر أن تنجزها الجامعات والمراكز البحثية في مصر مستقبلاً: فثمة «بُعد ثقافى» لم يلقَ الاهتمام الكافي يرتبط بالانحراف المتمثِّل في التهريب الذى تحوَّل إلى ثقافة فرعية ذات قواعد سلوكية ومعايير ورموز وتفضيلات تُسهم في اتخاذ قرار التهريب، واختيار ممارساته، وكذا ميكانزمات إصباغ أنشطته بملامح نوعية، وأيضاً مصاحبات التهريب من توجهات تعزِّز من آليات استمرار أو تقلص أنشطته غير المشروعة. ومرة أخرى، فإنه من الضرورى دراسة «الظروف القرابية والاقتصادية للمهربين لمعرفة مدى اعتمادهم على النسق العائلي، ورصد متحصلات مدخراتهم القبلية كنمط للتمويل الفعال للقيام بالعمليات التهريبية، وبيان مدى القدرة التنظيمية للترويج للسلع المهربة. وفي النهاية من المفيد أيضاً الوصول الى تقديرات حقيقية واقعية، ومن ثمَّ التعرف على «الحجم الفعلي لأنشطة التهريب عبر الحدود المصرية في صورتها الكمية»، وهذا يتطلب توافر بيانات إحصائية دقيقة ومؤكدة ومقتربات نظرية وحبكة منهجية مغايرة.

المصادر وقائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

(١): أبو شامة، عباس (٢٠٠٥). تهريب البشر وانعكاساته الأمنية. *مجلة الفكر الشرطي*. ١٤، (٣): ٦٠-١٠٤.

(٢): أحمد، عبداللطيف محمد(٢٠٠٩). منطقة حلايب دراسة في اقتصاديات الصحراء الساحلية. *الإنسانيات*. (الحادي والثلاثون): ٢٧٩-٣٦٩.

(٣): أحمد، علي فتحي (١٩٩٨). *مشروع السكان والتنمية البشرية في (شلاتين، أبورماد، حلايب)*. القاهرة: مركز بحوث الصحراء بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا.

(٤): إسماعيل، عامربلو (٢٠٠٩). ظاهرة التهريب على الحدود بين الموصل وسوريا (١٩٢١-١٩٦٨): دراسة تاريخية وثائقية،العراق. *مجلة التربية والعلم* .١٦،(١):٨٥-١٠٢.

(٥): إسماعيل، فاروق مصطفى .(١٩٩٠). *التغير التنمية فى المجتمع الصحراوي*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية

(٦): أنيس، إبراهيم (١٩٧٢). *المعجم الوسيط*. الجزء الثاني. ط٢. المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

(٧): باسعيد، محمد خالد (٢٠٠٨). *التهريب: طبيعته وأبعاده الثقافية والاجتماعية في الحدود الغربية الجزائرية من ١٩٩٠-٢٠٠٠، دراسة في انثروبولوجيا الجريمة*. (مذكرة ماجستير في الثقافة الشعبية. غير منشورة). الجزائر : جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية.

(٨): باسعيد، محمد خالد (٢٠١٢). واقع التهريب بالمنطقة الحدودية الجزائرية- المغربية :دراسة عينة من الأشخاص المهربين. *مجلة أنثربولوجية الأديان*، ٨،(٢): ١٩٨-٢١٧.

(٩): بباوي، نبيل لوقا (٢٠٠٠). *الجرائم الجمركية: دراسة مقارنة*. القاهرة: دار النهضة العربية.

(١٠): البدوي، السعيد (١٩٩٩). الحدود السياسية المصرية السودانية: نظرة جغرافية. في : ع. رمضان (معد)، الحدود المصرية السودانية عبر التاريخ: (٢٣-٤٦). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١١): براهمى، بوطالب (٢٠١٢). *مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر*.(دكتوراة في العلوم الاقتصادية. غير منشورة). الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد. تلمسان. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسير.

(١٢): بكير، محمد الفتحي، وجمال، مدحت محمد (٢٠٠٨). *مثلث حلايب: (الأرض، السكان، التنمية)*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

(١٣): بوخضرة، بن معمر (٢٠١٢).التغيير الاجتماعي وظاهرة التهريب في الجزائر. *مجلة الفكر المتوسطي*، (٦):١-١٢.

(١٤): بوعمران، عادل (٢٠١٨). ظاهرة التهريب فى المناطق الحدودية: التشخيص القانوني للظاهرة وسبل مجابهتها. *مجلة الاقتصاد والقانون*، (٣):١٨٤-١٩٢.

(١٥): تريكى، حسان (٢٠١٤). دور التهريب فى تكريس التفاوت الاجتماعي واختلال منظومة القيم الاجتماعية: رؤية سوسيولوجية. الجزائر: *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، (٩): ١٥١-١٦.

(١٦): تملالى، ياسين (بلا). الجزائر: بين الاقتصاد غير الرسمي وسوق القرار الاقتصادي السوداء. *دفاتر السفير العربي مكتب شمال افريقيا*: ١٧-٢٢.

(١٧): التني، سلوى كباشي (٢٠١١). آثار جريمة الإتجار بالبشر ووسائل مكافحتها. *مجلة آفاق الهجرة*،(٤):٤٦-٥١.

(١٨): توفيق ، حقي سعد(٢٠٠٤). *مبادئ العلاقات الدولية*. القاهرة: داروائل للطباعة والنشر.

(١٩): جادالرب، حسام الدين (٢٠٠٩). *الجغرافيا السياسية*. القاهرة: الدر المصرية اللبنانية.

(٢٠): جمهورية مصر العربية، القانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦بإصدار قانون الجمارك المعدل بالقوانين أرقام (٧٥) لسنة ١٩٨٠ والقانون ١٧٥ لسنة ١٩٩٨ والقانون ١٦٠ لسنة ٢٠٠٠).

(٢١): الجوهري، محمد وشكري، علياء (١٩٧٥). *دراسة علم الاجتماع*. القاهرة: دارالمعارف.

(٢٢): الحسيني، السيد (١٩٨٢). *نحو نظرية اجتماعية نقدية*. القاهرة : دار المعارف.

(٢٣): الحسيني، السيد(١٩٨١). *المدينة: دراسة فى علم الاجتماع الحضرى*. القاهرة: دار المعارف.

(٢٤): حنا، نبيل صبحي (١٩٨٤). *المجتمعات الصحراوية في الوطن العربي : دراسات نظرية وميدانية*. القاهرة: دار المعارف.

(٢٥): الخمليشى. زهرة (٢٠١٧). *الحدود في شمال المغرب: آمال وآلام النساء الحمالات*. طنجة: مطبعة أخوين .

(٢٦): دسوقي، منى عبدالعال سيد دسوقي وآخرون (٢٠١٦). *مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الأحمر(الشلاتين وحلايب)*. القاهرة: معهد التخطيط القومي.

(٢٧): رأفت، شريف (٢٠١٧). التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية في مصرفى ضوء الخبرات الدولية. *بدائل*، (٢٤). القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

(٢٨): رجب، إيمان (٢٠١٨). إدارة المناطق الحدودية في مصر. *الملف المصري*، (٤٦): ٥-٨.

(٢٩): زايد، غادة خضر حسين (٢٠٠٠). *التسوية السياسية للنزاع المصري السوداني بشأن مثلث حلايب*. (رسالة ماجستير. غير منشورة). جامعة القاهرة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

(٣٠): زروقي، الميلود. (١٩٩٦). الظاهرة الحدودية: المفهوم والتطور الجيوسياسى. *مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية*، (٦):١٥٣-١٦٣.

(٣١): زيتون، كمال(٢٠٠٦). *تصميم البحوث الكيفية ومعالجة بياناتها الكترونياً*. القاهرة: دار عالم الكتب.

(٣٢): سباعى، شكرى (٢٠١٦)، شبكات التهريب :مجموعات اجتماعية جغرافية معقدة: مثال مهربى جلمة وسبيطلة. *المجلة التونسية للجغرافيا*،٤٤،(٩): ٣٣-٤٥.

(٣٣): السبيعي، محمد تركي (٢٠٠٧). *إشكالية العمل في المناطق الحدودية من وجهة نظر العاملين فيها: دراسة تطبيقية علي مركزجوازات منفذ أبوسمرة الحدودي بدولة قطر*. (رسالة ماجستير تخصص علوم شرطية. غير منشورة).الرياض: جامعة نايف العربية الأمنية للعلوم الشرطة. كلية الدراسات العليا.

(٣٤): السرياني، محمد محمود (١٩٩٩). *أهمية الحدود الدولية: وجهة نظر جغرافية*. مكة: جامعة أم القرى.

(٣٥): الشريف، هاني أحمد كامل (٢٠١٧). *دورالمؤسسات والأجهزة الرسمية فى تحقيق الانتماء والمواطنة لدى العبابدة والبشارية: دراسة ميدانية فى الانثربولوجيا الثقافية*. (رسالة دكتوراة في الدراسات الإفريقية، تخصص أنثربولوجيا ثقافية.غير منشورة). جامعة القاهرة. معهد البحوث والدراسات الأفريقية.

(٣٦): شريفة، بريجة. (٢٠١٩). تحديات الهوية الثقافية أمام الحدود السياسية بالمجتمعات الحدودية. *مجلة الحقيقة*،١٨، (٢):٢٨٠-٣٠١.

(٣٧): شنايدر، فريديريك، أنستى، ودومنيك (٢٠٠٢). *الاختباء وراء الظلال، «نمو الاقتصاد الخفى»*. واشنطن: صندوق النقد الدولي.

(٣٨): شهاب الدين، أحمد (بلا). الحدود المصرية شرقاً وغرباً .. سداح مداح وكل شى مباح!، *الاقتصاد الموازي: في الجزائر ، مصر ، تونس، المغرب*:٥٥-٦٣.

(٣٩): شومان، مسعود (٢٠١٥ يونيو). الحدود المصرية وأبعادها الأنثروبولوجية: إطلالة علي ثقافة المكان في الجنوب والشمال الشرقي. في مجموعة باحثين (إعداد)، شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل.(١٤٥-١٩٨). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

(٤٠): صالح، محمد فاروق (٢٠١٣). *تنمية وتطوير المناطق الحدودية حالة دراسية الشريط الحدودى المشترك بين مصر وقطاع غزة*. (رسالة ماجستير تخصص هندسة معمارية. غير منشورة). غزة: الجامعة الإسلامية عمادة الدراسات العليا.

(٤١): الصالحي، طاهر مجاهد (٢٠٠٠).التهريب السلعى: المخاطر والآثار على تطور الانتاج الوطنى، *دراسات يمنية*. (٦٣/٦٢):٢١٦-٢٣٨.

(٤٢): الطيب، بلغيث محمد (٢٠١٧). إشكالية تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية –دراسة دراسة سوسيواثنوغرافية لجماعات المهربين بولاية تبسة، *مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية*. (١٤):١٧٤-١٦٣.

(٤٣): عبدالحليم، أميرة (٢٠١٨). السياسات المصرية لتطوير منطقة الحدود الجنوبية، *الملف المصري*، (٤٦):١٥-٢٠.

(٤٤): عبدالعزيز، مصطفي لطفي (٢٠٠٨). *المتغيرات البيئية المرتبطة بتوطين البدو في حلايب شلاتين أبورماد*. (رسالة دكتوراة تخصص دراسات إنسانية. غيرمنشورة). جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية.

(٤٥): عبدالله، حارث قحطان (٢٠١٦). أهمية المناطق الاقتصادية الحدودية في الحد من المعوقات والمشكلات بين الدول المتجاورة. الجزائر: *مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية*. (٦):٩٧-١٠٧.

(٤٦): عبدالله، خالد عبدالفتاح (٢٠١٥). التنمية الثقافية في المناطق الحدودية والنائية في إطار

منظومة القيم. في مجموعة باحثين (إعداد)، شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل. (٣٤٣-٣٧٨). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

(٤٧): عبدالمالك، كامل (٢٠٠٨). *رؤي العالم المتغيرة: دراسة في الاتصال الثقافي للمجتمعات الحدودية*. القاهرة: دارالمحروسة.

(٤٨): العتيبي. زعار على (٢٠٠٨). *تنمية المهارات الأمنية لمواجهة عمليات التهريب: دراسة مسحية على المختصين بتدريس المقررات التدريسية بمعهد حرس الحدود بالرياض*. (رسالة ماجستيرعلوم شرطية. تخصص قيادة أمنية. غيرمنشورة). الرياض: جامعة نايف العربية الأمنية للعلوم الشرطة. كلية الدراسات العليا.

(٤٩): عثمان، آمال عبدالرحيم (١٩٦٩). جرائم التهريب من وجهة نظر علم الاجتماع القانوني. القاهرة. *المجلة الجنائية*، ١٢،(٣):٦٥٩-٦٧٢.

(٥٠): العروس، كمال (٢٠١٦ إبريل ١٤). التجارة الموازية والتهريب في سياق العولمة تشخيص آفاق في ظل عولمة متخفية، *مركز الدراسات الإستراتجية والدبلوماسية*.

http://www.csds- center.com/index.php/article bn

(٥١): العروس، كمال (٢٠١٨). التجارة الموازية والتهريب في الفضاء الحدودي التونسي – الليبي (١٩٨٨-٢٠١٢): تشخيص وآفاق في ظل عولمة متخفية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

(٥٢): عكروش، محمد، وزهيرى، علاءالدين محمد (٢٠٠٥). دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب في سوريا وأثره على التنمية. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية*، ٢٧، (١):١٨٢-١٧٦.

(٥٣): العنزي، محمد بن سعود ظاهر (٢٠١٢). *دور التقارب السكاني في المناطق الحدودية في تسهيل عمليات تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية*. (دكتوراه علوم شرطية. غير منشورة). الرياض:

جامعة نايف العربية الأمنية للعلوم الشرطة. كلية الدراسات العليا.

(٥٤): عوض، شريف محمد (٢٠١٧). عمل المرأة في الاقتصاد غير الرسمي وأثره في تنمية اقتصاديات الأسر الفقيرة دراسة ميدانية بمنطقة المنيرة الغربية بمحافظة الجيزة. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، (٢٠): ١١٣-١٨٤.

(٥٥): قارة، وليد (٢٠١٣). جريمة تهريب المهاجرين، *مجلة الاجتهاد القضائي*، (٨):٩٩-١٠٧.

(٥٦): قرطاس، منصف (٢٠١٤). *على حافة الهاوية؟: التهريب وانعدام الأمن على الحدود التونسية الليبية*. سويسرا: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة / تقييم الأمن فى شمال أفريقيا.

(٥٧): القصبي، علي الدين عبدالبديع (٢٠١٤). تنمية مثلث حلايب: نظرة سوسيولوجية وتصورات مجتمعية ميدانية. *أحوال مصرية*، (٥٣):٣٩-٦٤.

(٥٨): القصبي، علي الدين عبدالبديع (٢٠١٨). التنمية ومواجهة المشكلات الاجتماعية: مثلث حلايب الحدودى المصرى نموذجاً. *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، (٢٢):١٨٣-٢٤٧.

(٥٩): القصبي، علي الدين عبدالبديع (٢٠١٩). التنظيم الاجتماعي القبلي ومعوقات تنمية المناطق الحدودية المصرية: دراسة إثنوجرافية لحالة (شلاتين وأبورماد وحلايب). *مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية*، (٩٧):٥٠٣-٥٨٣.

(٦٠): مبارك، بن الطيبى (٢٠١١).العوامل المفسرة لظاهرة التهريب في الجزائر: المفهوم والأسباب. *المعيار*، (٤):١٢١-١٣٤.

(٦١): مبارك، بن الطيبى(٢٠١٠). *التهريب الجمركي ووسائل مكافحته في التشريع الجزائري*. (رسالة ماجستير في العلوم الجنائية وعلم الإجرام. غير منشورة). الجزائر: جامعة ابى بكر بلقايد. تلمسان. كلية الحقوق.

(٦٢): مراد، فيصل (١٩٩٩). إشكالية وظيفة الحدود في ظل الظاهرة الأمنية المعاصرة. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية*، ٥، (٢) :٢٠٤-٢٢٠.

(٦٣): مشهور، أميرة والمهدي، عالية (١٩٩٤). *القطاع غير الرسمى فى شياخة معروف: دراسة استطلاعية*. القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

(٦٤): مصطفى، جيهان حسن (٢٠٠٩). *الزواج والبيئة في منطقة الشلاتين*. القاهرة: الهئية العامة للقصور الثقافة.

(٦٥): مصطفى، جيهان حسن (٢٠١٥). شباب المناطق الحدودية ومشكلات الهوية الثقافية. في مجموعة باحثين (إعداد)، شباب المناطق الحدودية والنائية بين الواقع ورؤى المستقبل:(٢٠١-٢٩٠). القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

(٦٦): مصطفي، فاروق أحمد (١٩٩٩). *التقرير النهائى المعدل لمشروع الحاجات الاجتماعية لسكان المناطق الحدودية الجنوبية (حلايب، شلاتين، أبورماد)*. القاهرة: أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، شعبة بحوث العلوم الاجتماعية والسكان، بالتعاون مع كلية الآداب جامعة الإسكندرية.

(٦٧): مصطفي، فاروق أحمد (٢٠١٨). *الأنثربولوجيا التطبيقية: دراسة لإنسان سيناء*. الإسكندرية: دارالمعرفة الجامعية.

(٦٨): منصور، إسحق إبراهيم (٢٠٠٩). *موجز في علم الإجرام والعقاب*. ط٤. الجزائر: جامعة وهران، ديوان المطبوعات الجامعي.

(٦٩): نصيرة، دوب (٢٠١٨). التميز بين جريمة تهريب المهاجرين وجريمة الاتجار بالبشر. *مجلة الأستاذ للدراسات*، ٩، (١):٥٣٠-٥٤٢.

(٧٠): وافى، عهود، أبوالعلا، أيمن (٢٠١٧). الدولة فى المناطق الحدودية: الشلاتين نموذجًا، المدينة والتخطيط الإدارى. *مجلة الديمقراطية*، (٦٥):١٢٥-١٣٠.

(٧١): وحدة الدراسات العسكرية والأمنية الحدودية (٢٠١٨). *المداخل النظرية لدراسة المناطق الحدودية: دراسة حالة الحدود المصرية*. السمينار العلمي الخامس. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات

السياسية والإستراتيجية.

(٧٢): الوريكات، عرار عاطف (٢٠١٣). *دور المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية في ارتكاب جرائم التهريب، من وجهة نظر موظفي دائرة الجمارك الأردنية.* (رسالة دكتوراه في علم الاجتماع. تخصص علم اجتماع الجريمة. غير منشورة). الأردن: جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(١): Assimakopoulos، A. M.، Puech، C.، Meinkoehn، F.، Gallicchio، E.، &Grotiuz، I. (٢٠٠٥) Local-Communities Insertion Network Para America Latina: The Link-All System. *Proceedings of the ICHIM*، ٥.

(٢): Baird، T. (٢٠١٣). *Theoretical approaches to*

(٣): Béraud، P.، & PERRAULT، J. L. (١٩٩٦). Organisations et milieuxentrepreneuriauxdans le Tiers Monde: un essai de typologie. *Abdelmalki L. et Courlet C.(éds.)، Les nouvelleslogiques du développement، Paris، L'Harmattan*.

(٤): May، R. (٢٠١٧). *Between Two Nations: The Indonesia-Papua New Guinea Border and West Papua Nationalism*. Bathurst، NSW: Robert Brown and Associates.

(٥): Meagher، K. (٢٠١٤). Smuggling ideologies: from criminalization to hybrid governance in African clandestine economies. *African Affairs*، ١١٣(٤٥٣)، ٤٩٧-٥١٧.

(٦): Reitano، T. (٢٠١٧). People Smuggling in West Africa، in Coyne، J. &Nyst، M. (Eds.)، *People's Smugglers Globally*. Barton (AU): The Australian

Strategic Policy Institute، pp. ٤٥-٤٨.

(٧): Secretariat، R. M. M.، & Frouws، B. (٢٠١٣). *Migrant smuggling in the Horn of Africa & Yemen: The social economy and protection risks*. Regional Mixed Migration Secretariat.